كتاب التمييز

في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز

المشهور بـ

التلخيص الحبير

للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى

اعتنى بإخراجه وتنسيقه وصنع فهارسه

أبو محمد أشرف بن عبد المقصود

الجزء الأول

أضواء السلف



الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

دار أضواء السلف

لصاحبها



الرياض : الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ - مقابل مسجد الراجحي الجديد
ص.ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ - تليفاكس ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨



" أرجو الله .. أن يكون حاوياً لجلّ ما يستدلُّ به الفقهاء
في مُصنّفاتهم في الفروع " ابن حجر العسقلاني

كتاب التمييز

في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن مطر الزهراني

الأستاذ بقسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

الحمد لله ربِّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .

وبعد : فإنّ كتاب « الوجيز » لأبي حامد الغزّالي (ت٥٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُعدّ من المتون المهمّة في كتب الفقه ، وفي كُتب المذهب الشّافعي على وَجْهٍ أخصّ فَقد غَطّى على كتاب « المهذَّب » للشِّيرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ . ولقي كتابُ « الوجيز » العنايةَ الكبيرةَ وبخاصَّةٍ بعد ما شَرحه الإمامُ أبو القاسم عبد الكريم بن محمّد الرّافعي (ت٦٢٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ فَخِدم شرحاً وتعليقاً وتعقيباً ، ثمّ خُدم ـ كثيراً ـ تخريجاً .

ومن أشهر كُتب التّخريج لأحاديثه كتابي « البدر المنير . . » للحافظ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقِّن (ت٨٠٤) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، وكتاب « التمييز في تلخيص أحاديث شرح الوجيز » ، والمطبوع باسم « التلخيص الحبير » للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

وهذا الأخير ـ أعني كتاب الحافظ ابن حجر ـ قد طُبعَ مراراً كلها باسم « التلخيص الحبير » ، فَنُسي ، بل جُهِل اسمُ الكتاب الصّحيح الذي سمَّاه به مؤلِّفه ، والّذي هو المعبِّر عمّا في مضمون الكتاب ، ثمّ هو لم يُخدَم في تلك الطّبعات خدمةً جيِّدة محرَّرة لمسائله ، ومبيِّنة لفوائده ، فيسر الله لتلميذي النّبيه الشّيخ الدّكتور محمّد الثاني بن عمر بن موسى الكنويّ المتخرِّج في كلية الحديث الشّريف قِسْم علوم الحديث بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة أنْ

يَعمل على إعادة إخراج هذا الكتاب وتحقيق نصوصه وتحرير مسائله ، ليخرج في ثوبٍ تليق به .

وقد تجلّى عملُ الدّكتور محمّد الثاني في :

* مقابلة النّسخ الخطيّة مع بعضها ومع بعض طبعات الكتاب ، وقد تيسّر له جَمْعُ عددٍ من النّسخ كما أوضحه في مقدِّمته .

* عزو الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب إلى مخرِّجيها مع مراعاة عَدَمِ التّطويل وتَرْكِ الإطناب ، وذلك بقدر ما يخدم غرض المؤلِّف رحمه الله .

* تلك المقدّمة الضّافية الّتي تضمّنت فصلًا نفيساً في عَقْدِ موازنة بين كتاب « التمييز » للحافظ ابن حجر ، وأصله « البدر المنير » لابن الملقِّن رحمهما الله جميعاً حوت تلك الموازنةُ فوائد مهمَّة ، وقد حقّقت في أكثر من ثلاثين صفحة .

* وقد اطلعتُ على نماذج من تحقيقه للنّصّ فوجدته ملتزماً بما ذَكَرَ في المقدّمة من عَدَم التّطويل وتَرْكِ الإطناب ، ومن بيان فوائد الكتاب وما تضمّنه من مسائل .

ويكفي أنه أحيا الاسم والعنوان الصّحيح للكتاب كما سَمّاه مصنِّفه رحمه الله .

ولا أنسى أن أنبّه على أهميّة كتاب الحافظ ابن حجر « التّمييز . . . » لما فيه من العلم والفوائد الغزيرة ، فهو حَرِيٌّ بالاطّلاع والاستفادة من كنوزه .

والله الموفِّق والهادي إلى سواء السَّبيل .

د . محمّد بن مطر الزّهراني

الأستاذ بقسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنّ الحمد لله نحمَدُه ونَستعينه ونَسْتغفره ، ونَعوذ بالله من شُرور أَنْفُسِنا ومن سيِّئات أعمالِنا ، من يَهده الله ، فلا مُضِلّ له ، ومُن يُضلِلْ فلا هاديَ له وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (١) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٢) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٣) .

أما بعد :

فقد كان كتابُ « فتح العزيز في شرح الوجيز » للإمام العلّامة أبي القاسم عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الْقَزويني الرَّافعي الشّافعي (ت٦٢٣هـ) من أجلِّ كُتب الفروع عند الشّافعية إن لم يكن أجلّها ؛ فقد قال عنه تقي الدّين ابن الصّلاح رحمه الله : « لم يُشرح الوجيز بمثلِه »(٤) .

---

(١) [سورة آل عمران ، الآية ١٠٢] .

(٢) [سورة النساء ، الآية : ١] .

(٣) [سورة الأحزاب ، الآية : ٧٠-٧١] .

(٤) انظر : طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة (٧٥/٢) .

فتعقّبه الحافظ ابن الملقّن بقوله : « بل لم يصنَّف في المذهب مثلُه » ، ثمّ نَقَلَ بإسناده عن الشّيخ أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرّحمن الفزاري (ت٧٢٩هـ)[١] قولَه غيرَ مرّة : « ما يُعرف قدرُ الشّرح للرَّافعي إلّا بأن يَجمع الفقيهُ المتمكِّن في المذهب الكتبَ التي كان الإمامُ الرَّافعي يستمدّ منها ، ويصنِّف شرحاً للوجيز ، من غير أن يكون كلام الرَّافعي عنده ، فحينئذ يَعرف كلُّ أحدٍ قصورَه عمَّا وَصَلَ إليه الإمام الرَّافعي »[٢] .

فلجلالة قَدْرِ هذا الكتاب تصدَّى علماء الشّافعيّة لخِدمته والعناية به ، من اختصارٍ له[٣] وإجابةٍ عمّا أورده من السّؤالات والإشارة إلى حلِّ إشكاله[٤] ووضعِ حاشيةٍ[٥] ، وتعليق عَليه[٦] ، وشرحِ لغريبه[٧] ؛ وتخريجِ لأحاديثه .

---

(١) انظر : ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٣١٣/٩) .

(٢) البدر المنير (٣٣٠/١) .

(٣) كما فعل الإمام النّووي في كتابه « روضة الطالبين » نصّ على ذلك في كتابه « تهذيب الأسماء واللّغات » (٣٤/١) .

(٤) كصنيع الشيخ إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني المتوفى (ت٦٥٥هـ) ، وسماه « نقاوة فتح العزيز » انظر : كشف الظنون (٢٠٠٣/٢) .

(٥) كفعل الشيخ محمد بن أحمد المعروف بابن الربوة ، سمَّى حاشيته « الدر العظيم المنير في شرح إشكال الكبير » ـ كما في كشف الظنون (٢٠٠٣/٢) .

(٦) كما فعل شمس الدِّين محمّد بن محمّد الأسدي القدسيّ (ت٨٠٨هـ) ، وسمَّى تعليقته : « الظهير على فقه الشرح الكبير » في أربع مجلدات . كشف الظنون (٢٠٠٣/٢) .

(٧) كما صنع العلاّمة أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّومي (عاش إلى بعد ٧٧٠هـ) في كتابه « المصباح المنير » .

وقد عَمِل غَيرُ واحدٍ من العلماء على تخريج أحاديثه ؛ منهم : شهاب الدّين الحافظ أبو الحسين ، أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسامي الدِّمياطي (ت٧٤٩هـ)[١] ، والإمامُ محمّد بن علي بن عبد الواحد أبو أمامة المعروف بابن النقَّاش (ت٧٦٣هـ)[٢] ، وسَمّاه : « كاشف الغمّة عن شافعيّة الأمّة » ، كما سماهُ أيضاً : « أمنيّة الألمعيّ في أحاديث الرّافعي »[٣] ، والقاضي عِزّ الدين عبد العزيز ابن محمّد المعروف بابن جماعة الشّافعي الكِناني المتوفَّى (٧٦٧هـ)[٤] ، ثمّ تخريجه لبدر الدّين محمّد بن بهادر الزَّركَشي الشّافعي (ت٧٩٤هـ) المسمَّى : « الذّهب الإبريز في تخريج أحاديث الرّافعي المسمّى فتح العزيز »[٥] ، قال عنه الحافظ ابن حجر : « . . . مَشى فيه على جَمع ابن الملقِّن ، لكنّه سلك طريقَ الزّيلعي في سوق الأحاديث بأسانيدَ خرَّجها فطال الكتاب بذلك »[٦] .

ثمّ الحافظُ سراج الدِّين أبو حفص عُمر بن علي المعروف بابن الملقِّن الأنصاري الشافعي ، المتوفى (٨٠٤هـ) في كتابٍ أراده أن يكون مِمّا : « لم

---

(١) انظر : الدرر الكامنة (١/١٢٣) .

(٢) انظر : الدرر الكامنة (٥/٣٢٥) ، وطبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة (٣/١٣١-١٣٢) ، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/١٩٨) ، والبدر الطالع ، للشوكاني (٢/٢١١) .

(٣) انظر : شذرات الذهب (في الموضع السابق) .

(٤) انظر : الدرر الكامنة (٣/١٧٧) ، وطبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة (٣/١٠٢) ، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (ص٣٦٣) .

(٥) انظر : الدرر الكامنة (٣/٣٩٧) ، وإنباء الغمر (٣/١٣٨) ، وتُوجد صورةٌ للمجلّدين (الخامس والسادس) في مكتبة الشّيخ العلاّمة حَمّاد الأنصاريّ بالمدينة النّبوية ـ رحمه الله ـ .

(٦) الدرر الكامنة (٣/٣٩٧) .

يُسبق إلى مثلِه ، ولم يُنسج على منواله ، وأهلُ زمانه وغيرهم شديدُو الحاجة إليه وكلّ المذاهب تعتَمد في الاستدلال عَليه »[1] ، فقام بتخريج أحاديث هذا الكتاب وآثاره ، مرتِّباً إيَّاها ترتيبَ شرح الرّافعي ، معزوّةً إلى مخرِّجيها من أصحاب الصِّحاح ، والسّنن والمسانيد ، وكُتب الصَّحابة ، ناظراً في ذلك في كتب الأسماء تجريحاً وتعديلاً ، وكتب العلل والمراسيل ، وكتب الأطراف ، وكتب الأحكام ، وكتب الخلافيَّات الحديثيّة ، والأمالي ، والنّاسخ والمنسوخ وشروح الحديث والغريب ، وغير ذلك كثيراً عدَّدَها في ديباجة كتابه[2] ، وسَمّاه : « **البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشّرح الكبير** » ، إلّا أنّه طوّله بذكر ما لَيس مِن مقصود التّخريج ، كَسوْق الأسانيد بكاملها ، وعدمِ جمعها في مكان واحدٍ ، وإعادةِ ذكرِ لفظ الحديث عَقِب كلّ من خرَّجه ، والإطالة في شرح الغريب ، وبيان الأمكنة ، وما إلى ذلك ، فرأى الحافظُ ابن حجر قيامَ الحاجةِ إلى تلخيصه والنَّظر في الأعمال السَّابقة لَضمِّ فوائدها إليه ، وزيادة تحريرٍ لبعض مسائله وأحكامِه ، فوضع كتابَه « التَّمييز في تَلخيص تخريج أحاديث شرح الوَجيز » فَجاء حاوياً لمعظم ما يستدلّ به الفقهاء في المسائل الفرعيّة ، وعوَّل عليه كَثيرٌ ممن جاء بعده ، ونقلوا تخريجاته وأحكامه في كتبهم .

لكن مع هذه القيمة العلميّة لهذا الكتاب ، وشهرته بين الباحثين في الحديث والفقه ، فإنّه لم يأخذ مكانه اللّائقَ به ، ولم يُخدَم بما يضبط نصوصَه ، ويوثِّق نقولَه .

---

(١) البدر المنير (١/٢٨١) .

(٢) انظر : البدر المنير (١/٢٨٢-٢٩٢) .

وقد طُبع الكتاب طباعةً حجريَّةً بالهند عام ١٣٠٣هـ ، ثمّ طُبع بتحقيق السيِّد عبد الله هاشم اليماني ، بالقاهرة ١٣٨٤هـ في أربعة أجزاء في مجلَّدين ، ثمّ توالت بعد ذلك طبعاتُ الكتاب متفاوتةً في العناية بنصوص الكتاب وضبطها وتوثيق أحاديثها وعَزْوها ، وهي كلُّها راجعةٌ إلى طبعة اليماني غير معتمِدةٍ على نُسَخِ الكتاب الخطِّيّة . وأجود هذه الطّبعات طبعةُ مؤسّسة قرطبة بعناية الأستاذ أبي عاصم حسن بن عبّاس بن قُطب ، الّتي صدرت عام ١٤١٦هـ ، وقد بذل الأستاذ أبو عاصم جهداً يُشكر عليه في سبيل توثيق كثيرٍ من أحاديثها وآثارها ، ومع ذلك بقي عملُه يَعوز ضبطاً وتحريراً ، وبخاصّة أنّ الأستاذ لم يَعتمد ـ فيما يبدو ـ على نسخٍ خطيّة ، وإنما بَنى عملَه على بعض الطّبعات السّابقة للكتاب ، ومنها الطّبعة المصريّة كما نصّ عليه في مقدمة عَمَله ، فكان هذا باعثًا قويًّا على إعادة إخراج الكتاب وتحقيق نُصوصِه في صورةٍ تُناسبه ، ليتبوَّأ منزلته اللّائقة به بين كُتب التّراث الحديثيّة .

وقد عملتُ في سبيل تحقيقه على النّحو التّالي :

* قابلتُ طبعةَ اليماني على النّسخ الخطيّة للكتاب ؛ لتصحيح ما فيها من أغلاطٍ وتصحيفاتٍ ، واستدراكِ ما وَاقعها من سَقْط وتحريفات .

* أثبتُّ أهمَّ ما في تلك النّسخ الخطيّة من فُروق ، تاركاً ما لم يكن ذَا أثرٍ منها ، ولا سيّما أنّ الفوارقَ بين تلك النّسخ قليلةٌ ، مِمّا دَلّ على أصالتها ، واهتمام نُسَّاخِها بضبط نصوصها .

* أثبتّ مَا صحّ في الأصل من نسخة القرويين ، دُون الإشارةِ ـ غالباً ـ إلى مَا وقع في بعض النّسخ مما يكون خطأً لازماً غيرَ محتمَل . ورقَّمتُ أحاديثَه وآثاره ترقيماً مُتسلْسِلًا ، مَع تمييز المنقول مِن الرَّافعي بأرقامٍ خاصَّة .

* عزوتُ الأحاديثَ والآثار الواردة فيها إلى مخرِّجيها. إلّا ما عزّ عليّ سبيلُه أو نَدَّ عَنِّي مخرجُه. مَع مراعاةِ عَدَمِ التّطويل، وتَرْكِ الإطناب في التّذييل، إذ ذلك لا يناسب كتاباً في التّخريج، رام صاحبُه تلخيصاً واختصاراً، وإنّما يكون التّعليق عليه بقدر ما يخدم غَرَضَ المؤلِّف ويُوضح مقصوده .

* قدّمت للكتاب بمقدِّمة تحوي دراسةَ موازنةٍ بينه وبين أصله : « البدر المنير » لابن الملقِّن .

وفي الختام : أتقدّم بوافر شكري وعميم عرفاني لزميلي وصديق الدّرب في الطّلب الدّكتور عبد اللطيف بن محمّد الجيلاني المغربي الآسفي أحاطه الله بتوفيقه ؛ لتشجيعه إيّايَ عَلى تحقيق هذا الكتاب رغم صعوبة مَسلكه، ووعورة سبيله، وما زَامنه من عملٍ في إعدادِ رسالتي للدّكتوراه، فجزاه الله أحسنَ الجزاء .

كما أتقدّم بجزيل الشّكر وبالغ التّقدير إلى شَيخي الكَبير ومرَبِّي الصّالح أستاذي ومعلِّمِي الدّكتور محمّد بن مطر الزّهراني، الأستاذ بقسم علوم الحديث بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبوية على تفضلّه بقراءة جزءٍ من هذا العمل وكتابة التّقديم لَه رغم كثرة شواغله، وظروفه الصحيّة، فَجزاه الله تعالى عَنّا، وعن سائر طَلبته خيراً، وبارك في عمره وذرّيته، آمين .

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى الأستاذ عليّ الحربيّ صاحبِ مكتبة « أضواء السلف »، لاهتمامه المتواصل وسَعيه الجادّ في سبيل جَلْب نُسَخ الكتاب من مختلف مكتبات العالم، وقيامه على نشره بهذه الصّورة القشيبة، فجزاه الله خيراً .

والشّكر موصولٌ لتلميذيَّ النّجيبين : الأخ الفاضل إبراهيم عبد الله ثاني، والأخ الفاضل إبراهيم عُمر ديسينا اللّذَيْن أعطيَاني كثيراً من أوقاتهما النّفيسة

لمقابلة النّسخ الخطيّة للكتاب ، فجزاهما الله خيراً .

ولا يَسعُني بهذه المناسبة إلّا أن أقدِّم تقديري وشكري البالغَيْن لفضيلة الشّيخ الدّكتور/ محمّد بن عبد الله زربان الغامِدي – حفظه الله تعالى – الّذي كان عوناً لي بعد الله تعالى على تيسير السّبيل وتسهيل الطّريق إلى دراستي لعلوم الحديث الشريف في الجامعة الإسلامية ، وما حَفَّني أنا وزُملائي بِه من نصحٍ ، وعنايةٍ ، وحبٍّ ، وعطفٍ ، طوالَ مدّة دراستي فجزاه الله عنّا وعن سائر أبناء المسلمين خيراً ، وبارك في حياته ، وذرِّيته ، إنّه على ذلك قدير وبالإجابة جدير .

وأخيراً : أسأل الله تَعالى بمنّه وكرمه وفائضِ عطائه أن يتقّبل مِنّي هذا الجهد المقلّ ، ويتجاوز عَنِّي زلَّاتي ، ويغفر لي خطيئتي يوم الدِّين ، يومَ لا ينفع مالٌ ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتبه

أبو عبد الرحمن محمّد الثّاني بن عُمر بن مُوسى

نزيل المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم

عاشر ربيع الثاني عام ١٤٢٦هـ

ترجمة موجزة (*) للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

هو : الإمام الحافظ ، شيخ الإسلام ، أمير المؤمنين في الحديث ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود الكناني العسقلاني المصري ، ثم القاهري الشّافعي الشّهير بابن حجر(١) .

ولد في شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة(٢) .

نشأ يتيمَ الأبوين في غاية من العفة والصيانة ، راهق ولم يكن له صبوة ، ودخل في الكُتَّاب ولم يتجاوز عامه الخامس ، وبدت عليه علامات الذكاء والنَّجابة ، وقوة الحفظ ، فحفظ في مبدأ الطلب جملة وافرةً من المتون في شتّى الفنون ، « وكان رحمه الله رُزق في صغره سرعةَ الحفظ بحيث يحفظ كلّ يوم نصفَ حزبٍ ، وبلغ من أمره في ذلك أنّه حَفِظَ سورةَ مريم في يوم واحدٍ ، وأنّه كان في أكثر الأيّام يصحّح الصّفحة من « الحاوي الصغير » ثمّ يقرأها تأمّلاً مرّة أخرى ،

(*) **يراجع للتوسّع في ترجمته :** « رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر (١ / ٨٥) ، و « إنباء الغمر بأنباء العمر » له أيضاً (١ / ٣ ، ٦ ، ١١٦) ، و « الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة » من تأليفه أيضاً (٣ / ٦٤ ، ١٩١) ، و « الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر » للسخاوي و « الضوء اللامع » له أيضاً (٢ / ٣٦) ، و « حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة » للسيوطي (١ / ٣٦٣) ، و « ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة » للدكتور شاكر محمود عبد المنعم ، و « الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث » للأستاذ عبد الستار الشيخ .

(١) انظر : « الجواهر والدرر » (١/١٠١) ، و « طبقات الحفاظ » للسيوطي (ص٥٥٢) ، و « شذرات الذهب » (٧/٢٧٠) .

(٢) « الجواهر والدرر » (١/١٠٤) ، و « الدليل الشافي » ، لابن تغري بردي (١/٦٤) .

ثمّ يعرضها في الثّالثة حفظاً ، ولم يكن . رحمه الله تعالى . حفظُه الدَّرسَ على طريقة الأطفال ، بل كان حفظه تأمّلا . . . . » [١] . .

وقد حبَّب الله تعالى إليه فَنَّ الحديث النّبوي روايةً ودرايةً ، وكان أوّل شيخ له في ذلك القاضي الحافظ جمال الدِّين أبي حامد محمّد بن عبد الله بن ظهيرة المكّي ، باحثَ معه في كتاب « عمدة الأحكام » بمكّة عندما جاور بها سنة ٧٨٥هـ وهو ابن ثنتي عشرة سنة[٢] ، فأقبل على الحديث بكلّيته إقبالَ النَّهِم وصمّم العزم على التّحصيل ، ووفِّق للهداية إلى سواء السبيل ، واجتمع بكبار الحفّاظ في ذلك الوقت ، حتى تخرَّج في هذا الفنّ سنداً ، ومتناً ، وعللًا ، واصطلاحاً ، وفقهاً ، حتّى استحق لقب إمرة المؤمنين في الحديث ، بل قالوا : به خُتِموا ، فلم يأت أحدٌ بعده بلغ فيه مبلغه . ورحل في هذا السبيل رحلاتٍ كثيرةً إلى أقطار متعدِّدة ، فرحل إلى الحرمين[٣] ، واليمن[٤] ، والشّام[٥] وغيرها[٦] .

*** شيوخه :**

وللحافظ ابن حَجر شيوخٌ كثيرون جدًّا ، جَمعهم في كتابٍ له جليل سَمّاه : « المجمَع المؤسَّس للمعجَم المفهرَس » رتّبهم على حروف المعجم ،

(١) الجواهر والدرر (١/١٢٣) .

(٢) المصدر السابق (١/١٢٤) .

(٣) انظر : الجواهر والدرر (١/١٥٠ ، ١٥٣) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١/١٤٧ ، ١٥١) .

(٥) انظر : المصدر السابق (١/١٥٦) .

(٦) انظر : المصدر السابق (١/١٩٢) .

وجملتهم نحو (٤٥٠) شيخاً بالسّماع والإجازة الخاصّة دون العامَّة . وقد عَدّهم الحافظ السّخاوي فبلغ خالصُ عِدَّتهم (٦٣٠) شيخاً دون المكرر[١] .

فمن أشهرهم :

١ـ إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي (ت٨٠٠هـ) :

لازمه الحافظ ابن حجر ثلاث سنين ، ووصَلَ فيها عليه كثيراً من مسموعاته الّتي تفرّد بها ، وأذن له التّنوخي بالإقراء سنة (٧٩٦هـ) . ومِمّا قرأ عليه الحافظُ أو سمعه منه : « صحيح البخاري » و « سنن الترمذي » و « سنن النّسائي » و « موطّأ الإمام مالك » رواية يحيى اللّيثي ، و « سنن الدّارمي » و « صحيح ابن حبّان » ، و « مساوئ الأخلاق » للخرائطي ، وغير ذلك[٢] .

٢ـ الإمام الحافظ أبو الفضل العراقي زين الدّين عبد الرّحيم بن الحسين (ت٨٠٦ هـ) .

وقد لازمه عشرةَ أعوام ، وانتفع به ، وتخرّج على يديه ، وهو أوّل من أذن له بالتّدريس في علوم الحديث[٣] ، ولقّبه بالحافظ[٤] .

٣ـ الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧ هـ) .

قرأ عليه قريناً للعراقي ومنفرداً ، وقد قال في هذا : « قرأت عليه الكثير قريناً

---

(١) انظر : المصدر السابق (١/٢٠٠-٢٤٠) .

(٢) انظر : المصدر السابق (١/٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٣) انظر : الجواهر والدرر (١/١٢٦-١٢٧) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١/١٣٧) .

للشّيخ ، ومما قرأت عليه بانفراد : نحو النّصف من « مجمع الزّوائد » له ، ونحو الربع من « زوائد مسند أحمد » و « مسند جابر » من « مسند أحمد » وغير ذلك ، وسمعت من لفظه المسلسل[١] .

٤ـ الإمام عمر بن رسلان البُلْقِيني (ت٨٠٥ هـ) :

لازمه الحافظ ابن حجر مدّة ، وقرأ عليه عدّة أجزاء حديثيّة ، وسمع عليه أشياء وحضر دروسه الفقهيّة ، وقرأ عليه الكتب من « الرّوضة » ، ومن كلامه في حواشيها ، و « دلائل النّبوة » للبيهقي ، وقرأ عليه المسلسل بالأوليّة ، كما قرأ عليه جزءاً من « الحلية » والجزء الثّاني والعشرين من « آمالي الضّبّي » وسمع عليه الكثير من « صحيح البخاري » و « صحيح مسلم » ، والكثيرَ من « سنن أبي داود » و « مختصر المزني »[٢] .

٥ـ الإمام ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد (٧٢٣-٨٠٤ هـ) .

قرأ عليه الحافظ ابن حجر قطعةً كبيرةً من شرحه على « المنهاج »[٣] .

٦ـ الإمام محمّد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمّد ابن جماعة (٧٤٩-٨١٩ هـ) .

لازمه الحافظ ابن حجر في غالب العلوم الّتي كان يُقرئها من سنة (٧٩٠هـ) إلى أن مات سنة (٨١٩هـ) في « شرح منهاج البيضاوي » وفي « جمع الجوامع » و « شرحه »

---

(١) الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لعبد الستار الشيخ (ص١٣٨) .

(٢) انظر : الجواهر والدرر (١/١٢٨) .

(٣) انظر : المصدر السابق (١/١٢٩) .

للشّيخ ، وفي « المختصر الأصلي » لابن الحاجب ، والنّصف الأوّل من « شرحه » للقاضي عضد الدّين ، وفي « المطوّل » للشّيخ سعد الدّين ، وغير ذلك[١] .

وقد اجتمع للحافظ ابن حجر « من الشيوخ الّذين يُشار إليهم ويُعوَّل في حلِّ المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحدٍ من أهل عصره ، لأنّ كلَّ واحدٍ منهم كان متبحِّراً ورأساً في فنِّه الّذي اشتهر به ، لا يُلحَق فيه ، فالبُلْقيني في سَعة الحفظ وكثرة الاطّلاع ، وابن الملقِّن في كثرة التّصانيف ، والعرَاقي في معرفة علم الحديث ومتعلّقاته ، والهيثمي في حفظ المتون واستحضارها ، والمجد الشِّيرازي في حفظ اللُّغة واطِّلاعه عليها ، والغُماري في معرفة العربيّة ومتعلّقاتها وكذا المحبّ ابن هشام ، كان حسنَ التَّصرُّف فيها لِوُفور ذَكائه ، وكان الغُماري فائقاً في حفظها والأبناسي في حُسْن تعليمه وجَوْدة تفهيمه ، والعزّ ابن جماعة في تفنّنه في علوم كثيرة ، . . . والتّنوخي في معرفته القراءات وعلوّ سنده فيها »[٢] .

***تلاميذه :**

أخذ الناس عن الحافظ ابن حجر طبقةً بعد طبقة ، وألحق الأبناءَ بالآباء ، والأحفادَ بالأجداد ، وأكبّ النّاس على التردّد إليه والاستفادة من علمه ، حتى أصبحوا لا يُحصون كثرةً وانتشروا في أرجاء الأقطار[٣] .

وقد سرد الحافظُ السَّخاوي[٤] جماعةً ممن أخذوا عنه درايةً وروايةً مرّتباً

---

(١) انظر : المصدر السابق (١/١٣٧-١٣٨) .

(٢) المصدر السابق (١/١٤٠) .

(٣) ابن حجر العسقلاني ، للدكتور شاكر محمود عبد المنعم (١/١٠٥) .

(٤) الجواهر والدرر (٣/١٠٦٤-١١٧٩) .

إيَّاهم على حروف المعجم ، أوصل بهم إلى (٦٢٦) تلميذاً ، وأشار إلى أنّ هذا العدد قد أوردهم من غير التزام لاستيفاء ما علمه من ذلك ، فضلًا عن الجميع الّذي لا يمكن الإحاطةُ به[١] .

ومن أشهر تلاميذه :

١ـ الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الشّافعي (ت ٨٤٠هـ) :

لازمه في حياة شيخهما العراقي ، وكتب عنه « اللِّسان » ، و « النّكت على الكاشف » و « زوائد البزّار على السّتّة وأحمد » ، والكثيرَ من تصانفيه وغيرها ، وسمع عليه الكثيرَ وقرأ عليه أشياءَ ، واستمرّ يستفيد منه حتّى مات[٢] .

٢ـ الإمام محمّد بن عبد الرّحمن السَّخاوي (ت٩٠٢ هـ) :

لازمه بأَخَرة أشدَّ ملازمة ، حتّى حمل عنه ما لم يُشاركه غيرُه من الموجودين ، وأقبل عليه شيخُه ابن حَجر بكليّته ، حتى صار يُرسل إليه قاصدَه يعلِّمه بوقت ظهوره من بيته ليقرأ عليه ، وحمل عنه أكثرَ تصانيفه حتّى قيل : إنّه أمثل جماعته في فنّ الحديث[٣] .

٣ـ الإمام محمد بن عبد الواحد ابن الهُمَام الحنفي (ت٨٦١هـ) :

وصفه الحافظ ابن حجر بالعالم العلّامة ابن الإمام العلّامة همام الدِّين السيواسي الأصل ، نزيل القاهرة .

---

(١) المصدر السابق (١١٧٩/٣) .

(٢) المصدر السابق (١٠٧٣/٣) .

(٣) انظر : الجواهر والدرر (١١٤٦/٣) .

وأذن له برواية جَميع ما تجوز روايته عنه من معقولٍ ومنقول[١] .

٥ـ عمر بن محمّد بن محمّد المعروف بنجم الدِّين ابن فهد المكّي ت ٨٨٥هـ .

كان الحافظ ابن حجر كثيرَ المحبّة له ، جرياً على عادته في الميل للمُكثرين من الحديث النّبويّ[٢] .

٦ـ الحافظ قاسم بن قُطْلُوبُغا أبو العدل الحنفي (ت٨٧٩ هـ) .

حلّاه شيخه الحافظُ ابن حجر بالشّيخ الفاضل المحدِّث الكامل الأوحد[٣] .

٧ـ برهان الدِّين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥ هـ) .

قرأ على الحافظ ابن حجر تصانيفَه وغيرها كثيراً ، ولازمه وسَافر معه ، ولم ينفكّ عن التّتلمذ له حتى مات الحافظُ رحمه الله[٤] .

*** مصنّفاته :**

وللحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ من المؤلَّفات في فنون عِلْمٍ مختلفة ما سارت به الركبان ، وتبارى في تحصيله الأقران ، واشتهرت بجودة التّحرير ، وعُرفت بقوة السَّبك ، مع كثرة الفوائد ، ووفرة العوائد الشّوارد .

وقد سَرَدَ الحافظ السّخاوي جملةً كبيرة من مصنّفاته بلغ بها (٢٧٣)مصنّفاً[٥]

---

(١) انظر : المصدر السابق (١١٤٩/٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (١١٢١/٣-١١٢٢) .

(٣) المصدر السابق (١١٢٥/٣) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١٠٦٧/٣) .

(٥) انظر : المصدر السابق (٦٦٠/٢-٦٩٥) .

وجمع الدّكتور شاكر محمود عبد المنعم أسماءَ كُتبه مع تمييز مطبوعها من مخطوطها ، وبيان أماكن وجود المخطوطة منها في كتابه الماتع « ابن حجر العسقلاني مصنّفاته ودراسةٌ في منهجه وموارده في كتابه الإصابة »[١] .

وبلَغ عددها عنده (٢٨٢) كتاباً ، وأوصلها الأستاذ عبد الستّار الشّيخ إلى (٢٨٩) كتاباً[٢] .

ومن أشهر كتبه :

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري .
- تهذيب التهذيب ، وتقريبه .
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام .
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة .
- تغليق التّعليق .
- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز . وهو كتابنا هذا .
- الإصابة في تمييز الصحابة .
- لسان الميزان .
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، وشرحها نزهة النظر .

*** وفاته :**

توفي ـ رحمه الله ـ بعد حياةٍ حافلة بالعلم ومدارسته ، وتأليفه ومذاكرته ، مع

(١) (١/١٦٧-٣٩٨) .

(٢) انظر : الحافظ ابن حجر العسقلاني (ص٣٦٧-٤٨٩) .

اجتهاد في العمل ، ومداومة على الخيرات ، ومسارعةٍ في الصالحات . ليلةَ السبت الثّامن عشر من ذي الحجّة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، إِثْر مرضٍ دام أكثر من شهر ، وكان لجنازته مشهد لم يُر في كثرة من حضره لمثله[1] ، تغمّده الله بواسع رحمته ، وأجزل مثوبته ، وأدخله فسيح جنته ، وبحبوحة رحمته ، وجزاه عن أمّة الإسلام خيرَ الجزاء وأوفاه .



---

(١) **انظر لوفاته** : الجواهر والدرر (١١٨٥/٣-١١٩٧) ، وطبقات الحفاظ (ص٥٥٣) ، والدليل الشافي (٦٤/١) ، وحسن المحاضرة (٣٦٤/١) ، والبدر الطالع (٩٢/١) ، وابن حجر العسقلاني ، لشاكر عبد المنعم (١١٨١/١-١٢٣) ، والحافظ ابن حجر العسقلاني لعبد الستار الشيخ (ص٦١٥-٦١٨)

دراسة تحليلية للكتاب

تحقيق اسم الكتاب

١- لم ينصّ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ديباجة كتابه هذا على عنوانه ، ولا ذكره في أيّ مصنّف من مصنّفاته بكاملِ اسمه ، فَقد أشار إليه في « فتح الباري » بقوله : « وقد استوعبتُ طُرقَه ورجالَه في الخصائص من تخريج أحاديث الرّافعي »[(١)] . وقال في موضع آخر[(٢)] : « وله متابعاتٌ وشواهدُ ذكرتُها في تخريج أحاديثِ الرَّافِعي » .

٢- واشتهر الكتاب بين العلماء بعد الألف الهجريّة باسم : « التّلخيص الحبير » ، وسَمّاه العلّامة محمّد بن جعفر الكتّاني المتوفّى سنة (١٣٤٥هـ)[(٣)] : « التّلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير » ، وأورده العلامة المحدِّث محمّد بن عبد الرّحمن المباركفوري المتوفّى (١٣٥٣هـ) باسم « التّلخيص الحبير »[(٤)] .

٣- ووردت التّسمية به في نسخةٍ كُتبت في حياة المؤلف سنة ٨٢٦هـ ، وهي نسخة الجامع الكبير بصنعاء اليمن ، بما نصّه : « التّلخيص الحبير في تخريج أخبار الرّافعي الكبير » .

كما ورد مثل هذا العنوان في بعض نسخ الكتاب الخطيّة المتأخّرة ، الّتي نُسخت بعد الألف الهجريّة .

---

(١) فتح الباري (٤/١٠) .

(٢) المصدر السابق (٢٠/١٢) .

(٣) انظر : الرسالة المستطرفة (ص١٤١) .

(٤) انظر : تحفة الأحوذي (١٠٢/١ ، ١٥٣ ، ٩٩/٢ ، ١٣٩ ، ١٩٨ ، ١٣/٣ ، وغيرها) .

ونقل من الكتاب العلّامة محمّد بن عليّ الشوكاني المتوفَّى (١٢٥٥هـ) كثيراً في كتابه (نيل الأوطار) مقتصراً في تسميته على لفظة « التّلخيص »[١] .

وسَمّاه بعضهم (تلخيص الحبير) مجرِّداً لفظةَ (التلخيص) عن التّعريف ، منهم : العلّامة محمّد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ)[٢] ، والعلّامة صدّيق حسن خان القِنَّوْجِي المتوفّى سنة (١٣٠٧هـ) إذْ سماه « تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير »[٣] ، وعلى هذه التّسمية جرى ذكرُه عند العلّامة المحدِّث شرفِ الحقِّ الشّهير بمحمَّد أشرف ابن عليّ العظيم آبادي المتوفّى (١٣٢٦هـ)[٤] .

وبهذا العنوان صدرت بعض طبعات الكتاب[٥] ، وأدرك بعض الباحثين خطأ هذه التّسمية ؛ إذ لا تستقيم من حيث المعنى ، فنبهوا إلى أنّ الصّواب فيه (التّلخيص) معرَّفاً بـ (أل) ، ليكون وصفُ (الحبير) نعتاً له .

٤- وثبتت تسمية الكتاب في بعض النّسخ القديمة بعنوان : (تخريج أحاديث الرّافعي) ، وقد جاء ذلك في نسخة كتبت في حياة المؤلف ، وهي نسخة بمركز الملك فيصل ، رمزنا عليها في تحقيقنا بـ (ج)[٦] ، وقد مرّ ذِكْرُ تسمية الحافظ له

---

(١) انظر : نيل الأوطار (١/١٨ ، ١٩ ، ٣٥ ، ٤٨) وغير ما موضع .

(٢) انظر : سبل السلام (٢/٩٦) .

(٣) أبجد العلوم (٣/٩٥) .

(٤) انظر : عون المعبود (١/٩١ ، ٢ ، ١٥٣ ، ٢/٢١٢ ، ١٤/١٢٤) . طُبع كتابه هذا منسوباً إلى شمس الحقّ العظيم آبادي ، وإنما هُو للمذكور أعلاه ، كما هُو مُبيَّنٌ في مقدّمة الكتاب .

(٥) مثل طبعة السيد عبد الله هاشم اليماني ، بالقاهرة سنة ١٣٨٤هـ/١٩٦٤هـ في أربعة أجزاء .

(٦) سيأتي الحديث عنها .

بهذا العنوان في كتابه « فتح الباري » ، وأشار إليها الحافظ السّخاوي بمثل هذا في مواضع من كتابه « الجواهر والدرر »(١) وهو عندي من باب اختصار أسماء الكتب ، والاكتفاء بنعته ببعض ما يدلّ عليه ويرمز إليه ، كما هو الدّارج عند العلماء قديماً وحديثاً .

٥- وجاءت تسميته بـ « التمييز في تخريج أحاديث شرح الوجيز » ، وهو العنوان الّذي تتابع مترجموه في الجملَة على ذكره في قائمة مصنّفات كتبه ، من هؤلاء :

أ- الحافظ شمس الدّين السّخاوي (ت٩٠٢هـ) في كتابه « الجواهر والدرر »(٢) قال . وهو يعدِّد كتب شيخه الحافظ . : « التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز ، في مجلّدين ملّخصا لَه مِن كتاب شيخه ابن الملقِّن ، كَمُل وبُيِّض »(٣) .

ب- وبرهان الدّين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ) في كتابه « عنوان الزّمان »(٤) ، وسمّاه : « التّمييز في تخريج أحاديث شرح الوجِيز » ، وقال : « في مجلَّدَيْن بُيِّضَ » .

ج - وجلال الدّين أبو بكر السّيوطي (ت٩١١هـ) في « نظم العقيان »(٥) ،

---

(١) انظر : الجواهر والدرر (١١٥١/٣) ، وذكره مختصراً باسم (تخريج الرافعي) في (٣٠٤/١) و(١١٣٥/٣ ، ١١٦٥) .

(٢) الجواهر والدرر (٦٦٦/٢) .

(٣) الجواهر والدرر ، للسخاوي (٦٦٦/٢) .

(٤) انظر : (١٤٣/١) .

(٥) (ص٤٧) .

وتسميُته عِنده كَما هي عند برهان الدّين البقاعِي تماماً .

د - وابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩) في « شذرات الذهب »[١] ، وعبارته : « التميز في تخريج أحاديث الوجيز » ، فسقطت كلمة (شرح) عنده ، ولا بدّ منها .

هـ - وعبد الحي بن عبد الكبير الكِتّاني (ت) في « فهرس الفهارس »[٢] .

وغيرهم .

وكون تسميته بـ « التلخيص الحبير » ، لم ترد إلّا عند بعض علماء ما بعد الألف باستثناء ما في النّسخة المشار إليها المكتوبة في حياة المؤلف سنة ٨٢٦هـ والتي لم يُذكر اسمُ ناسخها ، وخطّ عنوانها مطابقٌ لخطِّ الكتاب ، جعلني أميل إلى القول بأنّ الكتاب مشهورٌ في حياة مؤلِّفه بغير هذه التّسمية ، والملاحظ أنّ نسخة "ج" الّتي كتبت هي الأخرى في حياة المؤلف ، ونسخة القرويين التي اعتمدتُها أصلًا وكتبها أحمد بن عبدالله المقري ، سنة (٨٥٥هـ) أي بعد وفاة المؤلِّف بثلاث سنين تقريباً ، كلتاهما لم يرد عليهما اسم الكتاب بِتمامه ، إنما جاءت الإشارَةُ إلى جُزءٍ منه ، وهو « تخريج أحاديث الرّافعي » في الأولى ، أو «تخريج أحاديث الشرح الكبير» في الثّانية . وهو من باب تسمية الكتاب بموضوعه . وهذا يوحي بأنّ غالب من نَسخ الكتاب لم يُثبت عليه عنوانَه ، أو أنّ النّسخة الأولى للمؤلِّف خِلْوةٌ مِنه ، الأمر الذي فَتَحَ مجالًا لبعض النّساخ أن يجتهد في وضع عنوانٍ مناسبٍ للكتاب ، وهو ما طالعتنا به النّسخة المذكورة وقلّدها بعد ذلك

---

(١) شذرات الذهب (٢٧٤/٤) .

(٢) فهرس الفهارس (٣٣٣/١) .

بعضُ النّسخ مع تبديل كلمة (أحاديث) بكلمة (أخبار) ، وعبارة (الشرح الكبير) بعبارة (الرّافعي الكبير) ؛ لِيظهرَ أخيراً بِعنوان (التّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشّرح الكبير) .

وتسمية الكتاب بـ (التّميز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوَجيز) هي المختارة عندي والمرجَّحة لديّ لما يلي :

أولًا : اتّفاق مترجميه في الجملة على ذِكْرِ الكتاب بهذا الاسم دون غيره . ومنهم أثبتُ النّاس في معرفته والتخصّص به وبمصنّفاته ، وهو الحافظ شمس الدّين السّخاوي رحمه الله ، ويليه في ذلك قرينُه برهانُ الدِّين البقاعي رحمه الله .

ثانياً : وجود هذا العنوان بخطِّ الحافظ ابن حَجر نفسِه على طُرّة نسخةِ مكتبة (تشستربتي) بأيرلندا ، وهي الّتي رمزنا لها بـ(ب) ، فقد كتب الحافظُ على طرَّتها ما نصّه : « كتاب التّمييز في تخريج شرح الوجيز ، تلخيص الفقير أحمد بن علي بن حجر عفا الله تعالى عنه بمنّه وكرمه . . . » .

وأعيد تقييدُ العنوان بخطٍّ مغاير للأوَّل جاء فيه : « كتاب التمييز في تخريج أحاديث شرح الوجيز ، للشّيخ شهاب الدِّين ابن حجر العسقلاني [المعروض][(١)] على مصنِّفه » .

وَثبتتْ فيه كَلِمَةُ (أحاديث) السّاقطة من تقييد الحافظ . رحمه الله . .

وهذه النّسخة قابَلها الحافظ نجم الدِّين عمر بن فهد (ت٨٨٥هـ) مع والده بقراءته من أصلٍ صحيحٍ ، ووالدُه ممسِكٌ بهذه النّسخة ، كما سوف يأتي بيانه. إن شاء الله . .

---

(١) كهذا قرأْتُ الكلمة ، فحرفُها الأخير غير واضح تماماً .

وَقد جَرت عادَة بعض العلماء في كتابةِ عناوين مصنَّفاتهم على نسخِ بعض تلاميذهم بخطوطهم ، كما تجد أنموذجاً لذلك على نسخَةِ رسالة « اللّفظ المكرّم بفضل عاشوراء المحرّم » للحافظ ابن ناصر الدّمشقي (ت٨٤٢هـ) ، وناسخُها تلميذه الحافظ نجم الدّين ابن فَهد المكّي (ت٨٨٥هـ) ، وكتب عُنوانها المصنّف بخطِّه[1] ، وكذلك فعل مَعه في رسالة « مجلس في حديث جابر الذي رحل فيه مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنس رضي الله عنهما »[2]، وكذلك الشّأن نفسُه في رسالة « مجلس في فضل يوم عرفة »[3] ، ورسالة « تنوير الفكر بحديث بهز بن حكيم في حسن العشرة »[4] ورسالة « الانتصار لسماع الحجّار »[5] حيث خطّ مؤلفها الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) عناوينها بيده .

ثالثاً : كون قائمة أسماء الكتب الّتي ذكرها السّخاوي رحمه الله ، إنما أخذ معظمَها من كرّاسة جمعها الحافظ ابن حجر بنفسه وذكر فيها أسماء تواليفه ، فقد قال السخاوي رحمه الله في أوّل ذكر مصنّفات الحافظ. « وقد جَمَعَ هو أسماء معظمها في كُرّاسة افتتحها عَلى سبيل التّواضع والهضم لنفسه بِقوله . . . » فذكر شيئاً من مقدِّمة تلك الكرَّاسة .

وكتابُنَا هذا قديمُ التّأليف لا يُتصور إلّا أن يكون مذكوراً فيها ومنها أخذ تسميتَه

---

(١) انظر وصف النسخة في مجموع رسائل للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ص٤٣ ، ٤٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق (ص١٩٣ ، ١٩٥) .

(٣) انظر : المصدر السابق (ص١١٩-١٢٠ ، ١٢٣) .

(٤) انظر : المصدر السابق (ص٢٣٥) .

(٥) انظر وصف النسخة في المصدر السابق (ص ٣٩٩) .

شمسُ الدِّين السَّخاوي ، ولذلك أخذنا منه إضافةَ كلمةِ (تلخيص) في التَّسمية إلى ما كَتبه الحافظ بخطِّ يدِه ؛ إذ إنّه عَلاوةٌ على ما تقدَّم من غلبة الظنِّ القريب من القَطْع على أنّ العنوان بِضمِيمَةِ هذه الْكَلمة مِن مدوّنة الحافظ بأسماء كُتبه ، فهو إِلى ذلك يَكشف عن أصلِ الكتاب بأنَه ملَخَّص من عَمل شيخه ابن الملقِّن ، وليس أصلًا مستَقِلَّ الذَّات .

رابعاً : لم أجد أحداً مِن متقدِّمي مترجمي الحافظ ابن حجر ذَكَرَ في تصانيفه كتاباً بعنوان (التلخيص الحبير) ونسبه إليه ، مع أنّ السّخاوي أوعبُ مَن سَرَدَ مصنَّفاته ، إذ سرد ثلاثةً وسبعين ومئتين كتاباً وجزءاً ، وليس فيها ذِكْرٌ للتّلخيص ، فلا يُقال مع ذلك إنّ « التّمييز » كتابٌ آخر غير « التّلخيص » ، كما استروح إلى احتمال ذلك د . جمال السيّد[١] .



(١) انظر : تحقيقه لجزء من البدر المنير ، لابن الملقن (١٦٧/١) رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية .

لمحات عن منهج الحافظ ابن حجر في كتابه (التمييز)

لقد أخذ الحافظ ابن الملّقن في كتابه « البدر المنير » بذيل التّطويل والإطناب ، وبَدَت عنده ظاهرة الاستطراد والإسهاب ، بحيث يشعر المطالع فيه بالحاجة الملحّة إلى اختصاره وتلخيص مقاصده ، فجاء الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَرغِب في إخلاء الكتاب من تلك الظّاهرة ، وصون فوائده من الضّياع في زحمة التّكرار ، من دون إخلالٍ بمقاصد الكتاب وغاياته .

وقد أشار الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ إلى شيء من رَسْمِه وجزءٍ من خطته في تلخيصه كتابَ شيخه الحافظ ابن الملقن ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ فقال في ديباجة كتابه :

« . . . فقد وقفتُ على تخريج أحاديثِ « شرح الوجيز » للإمام أبي القاسم الرّافعي ـ شكر الله سعيه ـ لجماعةٍ مِن المتأخِّرين ؛ منهم : القاضي عزّ الدّين ابن جماعة ، والإمام أبو أمامة ابن النقّاش ، والعلّامة سراج الدّين عمر بن علي الأنصاريّ ، والمفتي بدر الدِّين محمّد بن عبدالله الزّركشي ، وعند كلٍّ منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزّوائد ، وأوسعها عبارةً وأخلصها إشارةً كتابُ شيخنا سراج الدِّين ، إلّا أنّه أطاله بالتّكرار فجاء في سبع مجلّدات ، ثمّ رأيته لَخّصه في مجلّدةٍ لطيفةٍ أخلّ فيها بكثيرٍ من مقاصد المطوّل وتنبيهاته ، فرأيتُ تلخيصَه في قدر ثُلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصدِه ، فمنّ الله بذلك ، ثمّ تتبعت عليه الفوائد الزّوائد من تخاريج المذكورين مَعه ، ومن تخريج « أحاديث الهداية » في فقه الحنفيّة للإمام جمال الدِّين الزّيلعي ؛ لأنّه ينبّه فيه على ما يحتجّ به مخالفوه . وأرجو الله إن تمّ هذا التّتبع أن يكون حاوياً لجلٍّ ما يَستدلّ به الفقهاءُ في مصنّفاتهم في الفروع ، وهذا مقصِد جليل . . . » .

كما أشار إلى بعض ذلك في كتابه « الدراية »[١] فقال : « فإنني لَمّا لخّصت تخريجَ الأحاديث الّتي تضمّنها « شرح الوجيز » للإمام أبي القاسم الرّافعي ، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير ، كان فيما راجعتُ عليه تخريج أحاديث الهداية . . . » .

ويمكننا أن نلخِّص ما في رَسْمِه هذا في النّقاط التّالية :

- تلخيص كتاب (البدر المنير) في قدر ثُلُث حجمه .
- الالتزام بتحصيل مقاصِده الّتي أخلَّ بها الحافظ ابن الملقِّن في كتابه « خُلاصَة البدر المنير » ، حيثُ اختصر به الأصل .
- تَتَبُّع الزَّوائد والفوائدِ الّتي عند غيره مِمَّن عُني بتخريج أحاديث شرح الوجيز ، وضمِّها إليه .
- إضافة ما عند الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » من تنبيهاته على ما يحتجّ به مخالفو الأحناف عند محاجاتهم .

هذه خُلاصَة ما نصّ عليه الحافظ في رَسْمِ منهجه في هذا الكتاب ، إلّا أنّ المطالِعَ في كتاب « التمييز » يمكنه أن يرتِّب وجوهاً من خطّة الحافظ الّتي سار عليها في اختصاره وتلخيصه هذا ، وهي كما يلي :

١ - حَذف الحافظ . رَحِمَهُ اللهُ . مقدّمة الحافظ ابن الملِّقن وهي مقدّمة أطال فيها النَفَسَ جدًّا ؛ إذ اشتملت على بيان أهميّة معرفة السنّة ، ومنزلتها من الكتاب ، وضرورة معرفة القاضي بأحاديث الأحكام ، والتعريف ببعض المصطلحات

---

(١) (ص١٠) .

الأصوليّة ، كالعام والخاصّ والمطلق والمقيّد ونحو ذلك . وتحدَّث فيها عن اهتمام الصّحابة والتّابعين بحفظ السنّة وتبليغها ، وتدوين الحديث النّبويّ وظهور المصنّفات فيه ، مع بيان نبذةٍ من حال حفّاظ الحديث ، وطرفٍ من أخبارهم . وتكلّم فيها على تعريفِ بعض المصطلحات الحديثيَّة ؛ كالصّحيح والحسن والضَّعيف ، ونحوها .

ثم تناول كتابَ « فتح العزيز » بالذِّكر والثّناء ، ثم ذَكَرَ مصادره في تخريجه لأحاديثه ، وتحدث عن شَرْط الإمام مالك وأصحاب الكتب السِّتَّة ، وابن حبان والحاكم .

ثم تَرْجَمَ للإمام الرافعي بذكر ما يتعلق بأحواله الشخصية والعلمية ، وثناء العلماء عليه وغير ذلك(١) .

كلّ هذا رآه الحافظ ابن حجر غيرَ لصيقٍ بموضوع التّخريج ، وحاجةُ النّاظر في كتابه غيرُ ماسّة إليه ، فعمل على إسقاط المقدمة كلّها ، ولم يعوض بها غيرها ، يقول د . جمال السيد ـ مشيراً إلى هذا الصنيع ـ :

« أسقط الحافظ ابن حجر من كتابه مقدّمة « البدر المنير » والتي اشتملت على فوائد جمَّة ، ولعل ابن حجر رحمه الله أراد أن يكون الكتاب قاصرًا على تخريج الرافعي ، والذي هو صُلْبُ موضوع « البدر المنير » ؛ إذ لا يخفى أن ابن الملقن أطال في هذه المقدِّمة جدًّا ، فحذفها الحافظ ابن حجر طلبًا للاختصار ، ولو ضَمَّنَ كتابه مقاصدها لكان أجود »(٢) .

---

(١) انظر : البدر المنير (١/٢٥٥-٣٤٤) .

(٢) تحقيقه لجزء من كتاب البدر المنير (١/١٦٨) (رسالة علميّة بالجامعة الإسلاميّة ، ولم تنشر) .

قلتُ : ما استجاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ شيءٍ منها ؛ لأنّها في نظره لَيستْ من مقاصد التّخريج في شيءٍ .

٢- حذف الحافظ ابن حجر أسماء المصادر التي خرّجت الحديث ، ومصادر أقوال الأئمّة الّتي نقلها الحافظ ابن الملّقن ، واكتفى بذكر أسماء أصحابها .

٣- حذف الأسانيد الّتي يُطيل الحافظُ ابن الملقن بذكرها وتكرارها(١) ، واكتفى بصحابيِّ الحديث أو صاحب القول المأثور ، وقد يُشير إلى طرفِ الإسناد إذا أراد إبرازَ موطن العلّة منه ، ومَكمنِ الوهن فيه .

٤- حذف كثيراً من ألفاظ الحديث وسياق قصّته ، مقتصِراً على موضع الشّاهد فيه ، مع الإشارة إلى وُجود القصّة .

٥- حذف بيان اختلاف ألفاظ الرّواية إلّا حيث يكون لذكرها أثرٌ أو كان الإمام الرّافعي ذَكَرَ الحديث على أوجهٍ مختلفة فَيُشير إليها حينئذٍ .

٦- حذف نصوص أقوالِ الأئمّة في الرّاوي الّتي يسوقها ابن الملقّن لبيان مرتبة الرّاوي جرحاً وتعديلًا ، واكتفى في الْغَالِب بما يُعطي تلك المرتبة بعبارةٍ موجَزةٍ من لَفْظه ، مثل : "فيه فلان وهو ضعيف" ، أو "متروك" أو "ضعيف جدًا" ، أو "كذّاب" ونحوها ، أو يحكي معنى كلام الإمام في الرّاوي بمثل قوله : "وثّقه فلان" ، أو "ضعّفه فلان" ، أو "كذّبه فلان" ، وشبهه .

---

(١) قد يبلغ به التطويلُ أحياناً إلى ذكر أسانيدَ لنفسه دون فائدةٍ تُذكر مع أنّ ذلك ليس من جملة رَسْمِ منهجه في الكتاب ؛ فمن ذلك في (١/٥٢٠-٥٢١) لمّا ذكر حديثاً لخولة بن يسار وهو في سنن أبي داود - رواية ابن الأعرابي - والبيهقي ، قال : « هذا الحديث روي عن خولة رضي الله عنها من طريقين ، ولنذكر ذلك بإسنادين إليها ، لئلا يخلو الكتاب من إسناد » ، فساق الحديث بإسنادين لنفسه إلى البيهقي ، والطبراني . انظر : البدر المنير (١/٥٢١-٥٢٣) .

٧- حذف كثيراً من أقوال الأئمّة في بيان درجة الحديث ؛ كأقوال التّرمذي والحاكم ، وابن عبد البَرّ وابن القطّان ، وابن دقيق العيد ، وأمثالهم ، مكتفياً بحكاية معنى ذلك ، مثل : « صحّحه فلان » أو « ضعّفه فلان » ، وقد يُغفل هذا النَّحو أيضا .

٨- إذا كان الحديث في « الصَّحيحين » ؛ فإنّه يكتفي بالعزو إليهما عن الحكم عليه بالصّحة ، بخلاف ما فعله الحافظُ ابن الملّقن ، فإنّه يقول : « صحيح أخرجه البخاري ومسلم » .

٩- كثيراً ما يحذف ألفاظَ الرِّوايات ويكتفي بذكر صاحبها والمصدر المخرِّج لها ، ويَكثر صنيعُه هذا فيما يَسوقه في شواهد الباب .

١٠- أطال الحافظ ابن الملَقِّن جدًّا في شرح غريب الحديث ، وتعيين الأمكنة ، وضبط الأسامي والألفاظ ، وتوضيح المبهمات في المتون ، وذكر الأقوال الفقهيّة[١] ، وغير ذلك .

وقد حذف الحافظُ ابن حجر كثيراً من هذه الاستطرادات ، ولَخَّص منها شيئاً

---

(١) قد يخرج بالإطالة في هذا أحيانا إلى حدِّ شرح الحديث شرحًا وافيًا ، فمثلا في تخرجه لحديث « إنما الأعمال بالنيات » ، بعد أن خرج الحديث طفق يشرحه شرحًا أتى فيه بمعظم ما يذكر في كتب الشروح ، من بيان استحباب العلماء الاستفتاح به في مصنفاتهم ، وكونه عليه مدار الإسلام ، وشرح بعض ألفاظه كلفظ الهجرة ، وبيان حقيقة الدنيا عند المتكلّمين ، وسبب ورود الحديث ، وغير ذلك ، ثمّ قال في النهاية : « فهذه أحرفٌ مختصرة من الكلام على هذا الحديث ، وقد نبّهنا بما ذكرنا على ما أهملنا ولولا خوف الإطالة وخروج الكتاب عن موضوعه لذكرنا هنا نفائس » ، وانظر كيف اعتبر كلَّ هذا الاستطراد غير خارج عن موضوع كتاب التّخريج ! انظر : (البدر المنير (١/٦٥٤-٦٦٦) .

يتعلّق بغريب الحديث ، وما تمسّ الحاجة إليه من تعيين بعض الأمكنة ، وتوضيح بعض الأسماء المبهمة الواردَة في المتون ، وقليل من الأقوال الفقهيّة .

١١- من عادة ابن الملقِّن رَحِمَهُ اللهُ . أن يذكر في خلال تخريجه لأحاديث الرّافعي أحاديثَ أخرى كثيرةً ، إمَّا لكونها شواهدَ أو لفوائدَ أخرى ، مثل أن يكون في المسألة حديثٌ موضوع ، أو ضعيف يخالف الصَّحيح ، فَيُبَيِّنُ وَهَاءَه وضعفَه ، أو يكون حديثان صحيحان بينهما تعارضٌ في الظَّاهر فيذكر أوجهَ الجمع بينهما ، أو يكون فيه زيادةٌ ليست في غيره ، فالحافظ ابن حجر. رَحِمَهُ اللهُ تَبعَ ابن الملقّن في ذِكْرِ غالبها باختصار ، أو بإشارةٍ ، لكنّه أحياناً يَضرب الصَّفح عن بعضها إمَّا لقصد الاختصار ، أو لكون الحديث موضوعاً أو ضعيفاً جدًّا[١] ، أو يسوق الحافظ ابن الملقِّن حديثاً أو أثراً من وجه ضعيف ، ثم يعود ويسوقه من وجه صحيحٍ ، فيقتصر الحافظ على الوجه الصّحيح ، ويحذف الضَّعيف[٢] .

١٢- وقد يحذف الحافظ ابن حجر بعض الأحاديث ؛ لأنها عائدةٌ إلى حديث باطل ، رويت من مخرج آخر لوَهْمٍ وَقع من بعض رواتها ، من ذلك : ذِكْرُ ابن الملقن[٣] روايةً للدارقطني في غرائب مالك من طريق مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، ثم نَقَلَ قول الدّارقطني : « وهو باطل بهذا الإسناد ، مقلوب ، وهو في « الموطأ » عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة ، عن أبي هريرة » .

---

(١) انظر : نماذج مما حذفه الحافظ ابن حجر في مقدمة تحقيق جزء من كتاب « البدر المنير » للدّكتور أركي نور محمّد (١/٩٧-١٠٤) (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة ، لم تنشر) .

(٢) انظر : البدر المنير (١/٤٣٢-٤٣٣) ، وقارن بالتمييز (رقم٢٨) .

(٣) البدر المنير (١/٣٦٩-٣٧٠) .

وقد حذف الحافظ ابن حجر هذا ؛ إذ هو عائد إلى حديث الباب ، فلا فائدة حينئذ من ذِكْرِه في الشَّواهد .

١٣- قد يُنَبِّه الحافظ ابن الملقن ـ رحمه الله ـ في تعليل بعض الأحاديث على أكثر من عِلَّة ، فيقتصر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ على أشدِّها وأقواها في الإعلال دون باقي ما ذَكَرَه صاحب الأصل[1] .

١٤- قد يخرِّج الحافظ ابن الملقِّن حديثاً من أكثر من مَصدر ، فيقتصر الحافظ على أشهرها تاركاً بعضَها[2] .



(١) انظر مثلا : البدر المنير (٤٢٧/١) ، حديث سوادة عن أنس في الماء المشمس ، وقارن بالتمييز (رقم٢٧) ، والبدر المنير (٦٧٠/١) ، و(٣٦٤/١-٣٦٦) ، مقارناً بالتمييز حديث(رقم٤) .

(٢) انظر مثلا : البدر المنير (٤٣٤/١) فقد خرج أثرا لابن عمر من مصنف عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة وكتاب الطهور لأبي عبيد ، فاكتفى الحافظ ابن حجر بالمصدرَيْن الأولين .

موازنةٌ بين كتاب (التّمييز) وأصلِه (البدر المنير)

أوّلا : في الصِّناعة الحديثيّة :

إذا كان كتاب (البدر المنير) للحافظ ابن الملقِّن امتاز بغزارة مادته ، ووفرة مصادره ، وكثرة فوائده ، وسعة عباراته ، فإن كتاب (التمييز) للحافظ ابن حجر امتاز بحسن الترتيب ، وجودة التَّعبير ، والصِّناعة الحديثية التي هي غاية في الدِّقة ، ونهاية في التَّحقيق ؛ فإنّ نَفَسَ المحدِّث بادٍ عليه ، وبراعَةَ النَّاقِد ظاهرةٌ فيه ؛ فقد استطاع أن يعيد صياغة كتاب شيخه ابن الملقِّن في قالبٍ ينمّ عن عِلْمٍ وافرٍ ، ودرايةٍ عميقةٍ بطريقة المحدِّثين ، وإلمام بالغ بأساليبهم ، فكانت الصِّناعة الحديثية عنده من أبرز من تَميَّز به « تمييزُه » ، وتتمثل في جانبين هما :

الجانب الأوّل : جَودَةُ الصِّياغة وحُسْنُ التَّرتيب :

قد يظنُّ النَّاظر أوّلَ وهلةٍ في كتاب « التمييز » للحافظ ابن حجر ، وفي أصلِه « البدر المنير » لشيخه الحافظ ابن الملقِّن أنهما كتابان لا صِلَةَ لأحدهما بالآخر ، سوى ما يربط بينهما من اشتراك في تخريج كتاب واحد ، وما يجمعهما من اتحاد المصادر والموارد الّتي تمدُّ كلَّ واحدٍ منهما بما يدوِّنه ويصوغه بطريقته ، ويُرَتِّبُه ويُحرِّره بأسلوبه ، وذلك بسبب ما امتاز به الحافظ ابن حجر رحمه الله من صياغةٍ بديعة لمادّة الأصل ، وإعادةِ ترتيبها ترتيباً أخرجها عن حدِّ التَّقليد والتبعية المطلقة إلى حَيِّز الإبداع والابتكار ، ونظرةً واحدةً يسرِّحها النَّاظر في أوّل حديثٍ في الكتابين كفيلة بإبراز هذه الخاصِّيَّة لديه بجلاء ، وبحمله على التّسليم بهذه الحقيقة دون مِراء ، وأنا ذاكرٌ بعضَ وجوهٍ تبرز فيها هذه الخاصِّيَّة بِوضوح ،

من ذلك :

١- درج الحافظ ابن الملقِّن . رَحِمَهُ ٱللَّهُ . عند تخريج حديث أو أثر أن يذكر أسامي المخرِّجين وعناوين مصنّفاتهم مع سَوْق أسانيدهم واحداً تلوَ الآخر ، مبيِّناً ألفاظَ متونهم مهما طال النَّفَس ، وامتدّ البحث .

فجاء الحافظ في تلخيصه وعَمد إلى إعادة ترتيبه ترتيباً لائقًا بمقام الاختصار والإيجاز ، قائلًا فيما أخرجه الشّيخان : « متفق عليه » وفيما أخرجه أبو داود والترمذي والنَّسائي وابن ماجه : « أصحاب السنن » أو : « الأربعة » مكتفياً بذلك دون التّنصيص على أسمائهم لشهرتهم بما ذَكَرَ عند أهل الفنّ وغير أهل الفنّ ، مضيفاً إليهم مَنْ شَارَكهم بأساميهم دون تسمية كتبهم ، كالطّبراني ، وابن خُزيمة ، وابن حِبّان ، ونحوهم ، إذ الإطلاق في حَقّ هَؤلاء ونُظرائهم عند أهل العلم بالحديث يقوم مقامَ البيانِ والتَّفصيل ، فالطَّبراني لمعجمه الكبير ، وابن خزيمة وابن حبان لصحيحهما ، وهكذا . . . ولا داعي للتّنصيص على عناوين كتبهم كلّما ذُكروا .

٢- لم يراع الحافظ ابن الملقن ترتيب المخرِّجين حسب وفياتهم ، فقد يَذكر البيهقي قبل الطّبراني ، أو ابن حبان قبل شيخه ابن خزيمة ، وهكذا ، كما لم يُعنَ بترتيب أقوال النّقاد في الرّاوي ، فجاء الحافظ ابن حجر في « تمييزه » فراعى كلَّ ذلك ، وأعاد ترتيب الأئمّة المخرِّجين ، وأصحاب الأقوال .

٣- لم يُعنَ الحافظ ابن الملقّن عند التّخريج بتقديم الرِّواية الَّتي لفظُها أقرب من منقول الرّافعي ، بل يخرّجه حيثما اتّفق ، فعمل الحافظ ابن حجر على مراعاة هذا ، فقدَّم ما أخرّه شيخُه ابن الملقن لمكان قُرْبِه من لفظ الرَّافعي .

٤- جرى الحافظ ابن الملقّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تخريجه لأحاديث الرَّافعي على جَعْل

جميع أحاديث الباب متساوية ، من دون تمييز حديث الباب المراد تخريجه ، عن شواهده ، مثل قوله : « هذا الحديث صحيح جليل ، مرويّ من طرق ، الذي يحضرنا منها تسعة ، أولها . . . (ثم يذكرها بهذا التّرتيب) .

وهذا بخلاف الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فإنّه كان يختار حديثاً واحداً منصوصَ الرّافعي أو ما هو أقرب من لفظه فيجعله حديثَ الباب ، ثمّ يخرِّجه ، ثمّ يقول : وفي الباب عن فلان ، وفلان ، ثم يخرِّجها ، فهي عنده شواهد لحديث الباب ، لذلك يغفل أحيانًا ذِكْرَ بعضها حين لا يكون لذكرها كبير فائدة(١) .

وهذا لا ريب أقرب إلى تصرّف المحدّثين عند تخريج حديث أو لَفْظٍ معيَّنٍ ، ويعرف هذا أهلُ العلم بالحديث عند أمثال الترمذي ، وغيره .

ونشير إلى بعض الأمثلة لتدلّ على أَخواتها(٢) :

*** حديث عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ نهاها عن التشميس ، وقال : « إنه يورث البرص » .**

قال ابن الملقِّن(٣) : « هذا الحديث واهٍ جدًّا ، وله أربع طريق : أولها : عن خالد ابن إسماعيل المخزومي ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة . . . » (فذكر لفظه ومخرجيه ، ونقل كلام العلماء على رواته بألفاظهم ، في قرابة صفحة

---

(١) انظر مثلا : البدر المنير (٣٤٨/١ فما بعد) و(٦٠٧/١-١١٩) ، وقارن بالتمييز (رقم١١٤) ، والبدر المنير (٦٤٠/١-٦٥٠) ، وقارن بالتمييز (رقم١٣٥-١٤٣) .

(٢) إن المطالع للحديث الأول من الكتابين يظهر له ما ذكرنا من تميز الحافظ ابن حجر في هذا المجال ، وطريقته الماتعة في تناول مادة كتاب « البدر المنير » .

(٣) البدر المنير (٤٢١/١-٤٢٤) .

ثم قال : « وثانيها : عن عمرو بن محمد الأعسم ، عن فليح عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : (فذكره ، ومن رواه ، وما قال الدارقطني عنه ، وما قاله ابن حبان عن راويه عمر بن محمد الأعسم ، ثم ضَبَطَ اسم (الأعسم) .

ثم قال : « وثالثها : عن وهب بن وهب عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت . . . » : (فذكره ، وعزاه إلى ابن عدي ، وذَكَرَ ما قاله ابن عدي في وهب ، ثم نقل أقوال النقاد بألفاظها في وهب) ، ثم قال : « رابعها : عن الهيثم ابن عدي ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، نحو الطريق الأول رواه الدارقطني » ، ثم تكلَّم عن الهيثم بذكر أقوال الأئمة فيه بألفاظهم ، ثم قال : « ولحديث عائشة طريق خامس أشار إليه البيهقي ، ولم يذكر إسناده . . . وقد بَيَّنَه الدارقطني في كتابه « غرائب أحاديث مالك التي ليست في الموطأ » فرواه بإسناد إليه ، بطريق هشام المتكررة بلفظ . . (فذكر لفظه ، ثم نقل كلام الدارقطني على الحديث وعلى راويه خالد بن إسماعيل المخزومي) .

فبهذا أنهى تخريجه لهذا الحديث ، واستغرق عنده أربع صفحات كاملة .

أما الحافظ ابن حجر فكان ترتيبه وتخريجه للحديث كالتالي[1] :

*** حديث عائشة : « أن النبي ﷺ نهاها عن التّشميس وقال : « إنّه يُورِثُ الْبَرَص » .**

الدّارَقطني ، وابن عدي في « الكامل » ، وأبو نعيم في « الطب » ، والبيهقي من طريق خالد بن إسماعيل ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عنها ، دخل على

---

(١) انظر : التمييز (رقم٢٥) .

رسول الله ﷺ وقد سَخَّنْتُ ماء في الشّمس ، فقال : « لا تَفْعَلِي يَا حُمَيْرَاء ؛ فإنّه يُورِثُ الْبَرَص » . .

وخالد قال ابن عدي : كان يَضع الحديث .

وتابعه وهب بن وهب أبو البختري ، عن هشام ، قال : ووهب أشرّ من خالد .

وتابعهما الهيثم بن عدي ، عن هشام ، رواه الدّارَقطني . والهيثم كذّبه يحيى ابن معين .

وتابعهم محمّد بن مروان السُّدّي ، وهو متروك ، أخرجه الطّبراني في « الأوسط » من طريقه ، وقال : لم يروه عن هشام إلا محمّد بن مروان .

كذا قال! فوَهم .

ورواه الدّارَقطني في « غرائب مالك » ، من طريق ابن وهب ، عن مالك ، عن هشام ، وقال : هذا باطلٌ عن ابن وهب ، وعن مالك أيضاً ، ومن دون ابن وهب ضعفاء .

واشتدّ إنكار البيهقي على الشّيخ أبي محمّد الجويني في عزوه هذا الحديث لرواية مالك .

والعجب من ابن الصّباغ كيف أورده في « الشّامل » جازماً به فقال : روى مالك عن هشام ، وهذا القدر هو الذي أنكره البيهقي على الشّيخ أبي محمّد .

ورواه الدّارَقطني من طريق عمرو بن محمّد الأعشم ، عن فليح ، عن الزهري عن عروة ، عن عائشة ، قالت : نهى رسول الله ﷺ أن نتوضأ بالماء المشمَّس أو نغتسل به ، وقال : « إنّه يُورِثُ الْبَرَص » .

قال الدّارَقطني : عمرو بن محمّد منكر الحديث ، ولا يصحّ عن الزهري .

وقال ابن حبان : كان يضع الحديث » .

فقد نقلنا لك كلّ ما قاله في تخريجه للحديث دون أن نضطر إلى حذف كلامه ، لاختصاره ، وبلوغه المقصد من غايته ، مع أنه أضاف فوائدَ إسنادية وغير إسنادية لم ترد في عمل ابن الملقِّن مع طُوله ، فانظر كيف أخذ طريق خالد بن إسماعيل أصلًا ، وجعل الباقين متابعين له ، وهذه طريقةٌ حسنى في عمل التّخريج ، وأجدى من طريق ابن الملّقن رَحِمَهُ اللهُ .

مثال آخر :

*** حديث : أن أم أيمن شربت من بول رسول الله ﷺ فقال : « إذن . . . » .**

قال ابن الملقن : « هذا الحديث رواه الحاكم أبو عبد الله في المستدرك ، والدراقطني في سننه ، وقال في عِلَلِه : إنه مضطر ، والاضطراب جاء من جهة أبي مالك النخعي راويه ، وأنه ضعيف » ، ثم نَقَلَ عن ابن دحية عن عبد الرزاق رواه عن ابن جريج قال : أخبرت أن النبي ﷺ (فذكره) ، ثم نَقَلَ عن ابن دحية بأن يحيى بن معين أسنده عن ابن حجاج عن ابن جريج ، عن حكيمة ، عن أمها أميمة . قال : وفي الطبراني ، عن ابن شهاب ، قال : كانت أم أيمن . . . . »

ثم نَقَلَ عن ابن دقيق العيد ، أن الطبراني رواه من حديث أبي مالك النخعي ، عن الأسود بن قيس ، عن بيح العنزي ، عن أم أيمن . . . » . ثم قال : « وكذا رأيته أنا في أكبر معاجمه » .

ثم طفق يتكلّم على رجال إسناد الطّبراني ، وفي اتّصال الحديث بين نبيح وأم أيمن ، فشرع في نَقْلِ ما قيل عن تاريخ وفاتها وعن عمرها حين توفِّيت ، وأعاد ذِكْرَ الحديث ناقلًا عن ابن الصّلاح في كلامه على الوسيط ، واعتراضه على الغزّالي في تصحيحه بلفظه عنده . ثم تكلّم ابن الملقِّن عن جهالة حكيمة . ثم

أعاد تخريج الحديث من حلية أبي نعيم بواسطة ابن دقيق العيد .

ثم نَقَلَ عن ابن الصلاح كلامه على وَجْهِ الاستدلال بالحديث ، وعن أم أيمن ، هل هي بركة أو غيرها ، وخَتَمَ بحثه بالكلام على لفظ (لا يبجعن) ، واستغرق كل ذلك ثماني صفحات .

وأما الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فقد أعاد ترتيب مادة تخريج الحديث ، وحذف كثيرا مما نقله ابن الملقن مما لا صلة له بموضوع التَّخريج ، وأضاف مصادر أخرى للحديث لم يذكرها ابن الملقِّن ، فجاء تخريجه محكماً ودقيقاً ، وهو على النّحو التالي[١] :

*** حديث : « أن أمّ أيمن شربت بولَ النبي ﷺ فقال : « إذاً لَا تَلِجُ النَّارُ بَطْنَك » . ولم يُنْكِرْ عليها .**

الحسن بن سفيان في « مسنده » ، والحاكم ، والدّارَقطنيّ ، والطبراني ، وأبو نعيم ، من حديث أبي مالك النخعي ، عن الأسود بن قيس ، عن نبيح العنزي ، عن أم أيمن قالت . . . (فذكره) .

ورواه أبو أحمد العسكري ، بلفظ : « لَنْ تَشْتَكِي بَطْنك » . وأبو مالك ضعيف ونبيح لم يلحق أم أيمن .

وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق ، عن ابن جريج أُخْبرتُ : أنّ النبي ﷺ . . . (فذكره) .

وروى أبو داود عن محمّد بن عيسى بن الطباع . وتابعه يحيى بن معين ،

---

(١) انظر : التمييز (رقم٥٣) .

كلاهما عن حجاج ، عن ابن جريج ، عن حكيمة ، عن أمها أميمة بنت رقيقة ، أنها قالت : كان لرسول الله ﷺ قَدح من عَيْدَان تحت سريره يبول فيه بالّليل .

وهكذا رواه ابن حِبّان والحاكم . ورواه أبو ذرّ الهروي في « مستدركه » الّذي خرّجه على « إلزامات الدّارَقطني للشيخين » .

وصحّح ابن دحية : أنّهما قضيّتان وقعتا لامرأتين . وهو واضحٌ من اختلاف السِّياق . وَوَضُح أن بركة أمّ يوسف غير بركة أم أيمن مولاته . والله أعلم .

فائدة

وقع في رواية سلمى امرأة أبي رافع : أنها شربت بعض ماء غسل رسول الله ﷺ فقال لها : « حَرَّم الله بَدَنَكِ عَلَى النَّار » .

أخرجه الطّبراني في « الأوسط » من حديثها وفي السّند ضعف .

مثال آخر :

قال الرافعي : « ولم يأمر بنقل التراب » .

قال ابن الملقن[١] : « قد روي الأمر بذلك من طُرُقٍ لكنها متكلم فيها » ، فذكر حديث عبد الله بن معقل بن مقرن . وهو تابعي . ، وخرجه عن أبي داود والدارقطني ، ونقل عن الإمام أحمد أنه حديث منكر ، وعن أبي داود أنه لا يصحُّ .

ثم قال : « الطريق الثاني عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مسعود ، قال . . » : (فذكره) وتكلم على إسناده ونَقَلَ عن الدارقطني أنه قال : ليس لهذا الحديث أصل ، وعن أبي زرعة : منكر .

---

(١) البدر المنير (٥٢٦/١) .

ثم قال : « الَّطريق الثَّالث : عن أنس رضي الله عنه ، أن أعرابيا بال في المسجد . . . » . فذكره ، ثم نَقَلَ عن الدارقطني كلامه فيه ، وأن الصَّواب فيه أنه مرسل .

ثم قال : « الَّطريق الرابع : عن واثلة بن الأسقع ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ فدخل أعرابي . . . . » (فذكره) ، وخرج من ابن ماجه والطبراني ، وقال : « في إسناده عبد الله بن أبي حميد الهذلي ، وهو ضعيف ، ونَقَلَ كلام الأئمة فيه .

وأما الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فبدأ برواية أنس المرفوعة ، ثم أعقبها غيرها ، فكانت صورة عمله كما يلي(١) :

« قوله : ولم يؤمر بنقل التراب .

يعني : في الحديث المذكور وهو كذلك ، لكن قد وَرَدَ أنّه أمر بنقله من حديث أنس ، بإسناد رجاله ثقات :

قال الدّارَقطني : حدثنا ابن صاعد ، حدثنا عبد الجبار بن العلا ، حدثنا ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس : أن أعرابيّا بال في المسجد ، فقال النبي ﷺ . . . (فذكره) .

وأعله الدّارَقطني بأن عبد الجبار تَفَرَّد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ ، وأنه دَخَلَ عليه حديث في حديث ، وأنه عند ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن طاوس مرسلا ، وفيه : « احْفرُوا مَكَانَه » .

وعن يحيى بن سعيد ، عن أنس موصولا . وليست فيه الزيادة ، وهذا تحقيق بالغ ، إلا أن هذه الطريق المرسلة مع صحَّة إسنادها ، إذا ضُمَّت إلى أحاديث

(١) انظر : التمييز (رقم٧١-٧٤) .

الباب أخذت قوة ، وقد أخرجها الطَّحاوي مفردة من طريق ابن عيينة عن عمرو ، عن طاوس . وكذا رواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة .

فمن شواهد هذا المرسل ؛ مرسل آخر :

رواه أبو داود والدّارَقطنيّ من حديث عبد الله بن معقل بن مقرن المزني ـ وهو تابعي ـ قال : قام أعرابي إلى زاوية من زوايا المسجد فبال فيها ، فقال النبي ﷺ . . . (فذكره) .

قال أبو داود : روي مرفوعا ـ يعني موصولًا ـ ولا يصحُّ .

قلت : وله إسنادان موصولان :

أحدهما : عن ابن مسعود رواه الدارمي والدّارَقطنيّ ولفظه : فأمر بمكانه فاحتفر ، وصبَّ عليه دلو من ماء .

وفيه سمعان بن مالك ، وليس بالقوي ، قاله أبو زرعة . وقال ابن أبي حاتم في « العلل » عن أبي زرعة : هو حديث منكر .

وكذا قال أحمد . وقال أبو حاتم : لا أصل له .

ثانيهما : عن واثلة بن الأسقع رواه أحمد والطبراني . وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي ، وهو منكر الحديث ؛ قاله البخاري وأبو حاتم .

وهذا الترتيب أحسن من ترتيب ابن الملقن ؛ فقد بدأ بالأقوى ثمّ جعل المرسل الآخر شاهداً عليه ، ثمّ خَتم بالرِّوايتين الموصولتين الشّديدَتي الضّعف[١] .

الجانب الثّاني : دقّةٌ في التَّعبير وقُوَّةٌ في الحكم :

---

(١) وانظر نماذج أخرى للصناعة الحديثية بين الحافظ ابن حجر وشيخه ابن الملقن في تحقيق جزء لكتاب البدر المنير ، (٧٢-٧٦) للدكتور أركي نور محمّد .

ومن أمثلة ذلك ما يلي :

*** حديث عائشة : كنْتُ أَفْرِكُ المنيَ من ثوب رسول الله ﷺ فركًا ، فيصلي فيه .**

عزاه ابن الملّقن[١] إلى البخاري ومسلم .

وأما الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ .[٢] فقال : « متفق عليه من حديثها ، واللّفظ لمسلم ، ولم يخرج البخاري مقصود الباب » .

فزاد العبارةَ الأخيرة لبيان أنَّ الشَّيخين إنما اشتركا فَقط في أصل الحديث ، وليس عند البخاري مسألةُ الفَرْكِ المذكور ، وهو مقصودُ كلام الرّافعي ، وهَذه دقّةٌ فاتت ابنَ الملقّن رَحِمَهُ اللَّهُ .

*** حديث أبي الدرداء : « إذَا بَلَغ أَرْبَعِينَ رَجُلًا فَعَلَيْهِم الْجُمُعَة » .**

قال ابن الملقّن[٣] : « هذا الحديث غريب لم أرَ من خرجه بعد البحث عنه ، ولغرابته عزاه الرافعي في الكتاب إلى صاحب التتمة؟ » .

لكن الحافظ ابن حجر[٤] عَبَّرَ عن هذا بقول : « أورده صاحب التتمة ولا أصل له » .

ولا ريب أنّ هذَا التّعبير أقوى في الحكم على الحديث ، وأدقّ اصطلاحاً من تعبير ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ .

---

(١) البدر المنير (١/٤٨٩-٤٩٠) .

(٢) انظر : التمييز (رقم٥٦) .

(٣) البدر المنير (٤/٥٩٥-٥٩٦) .

(٤) انظر : التمييز (رقم ١٩١٤) .

*** حديث أبي أمامة : « لا جُمُعَة إِلَّا بِأَرْبَعِينَ » .**

قال ابن الملقِّن[١] : « هذا الحديث لا يحضرني من خرَّجه من هذا الوجه هكذا . . والذي يحضرنا من طريق أبي أمامة ما لا يوافق مذهبنا ؛ فإن الدارقطني والبيهقي في « خلافياته » أيضا رواه عنه مرفوعًا . . . » (فذكره) .

لكن الحافظ ابن حجر قال[٢] : « لا أصل له ، بل روى البيهقي[٣] والطبراني[٤] من حديثه : « عَلَى خَمْسِينَ جُمُعَة ، لَيْس فِيمَا دُونَ ذَلِكَ » . . . » .

فكان أقوى حكماً وأدقّ تعبيراً من تعبير شيخه ابن الملقن . رحمهما الله . .

*** حديث : « سَوُّوا بَيْن أَوْلَادِكُم في الْعَطِيَّة ، فلو كُنتُ مُفَضِّلًا أحداً لفضَّلْتُ البناتِ » .**

قال ابن الملقن[٥] : « وزاد القاضي حسين في روايته لهذا الحديث زيادة غريبة لم أرَ من خرجها ، وهي : سووا بين أولادكم في العطية ، حتى القُبَل » .

أمّا الحافظ ابن حجر فقال[٦] : « فائدة : زاد القاضي حسين في هذا الحديث بعد قوله : (العطية) : « . . . حَتَّى فِي الْقُبَل » . وهي زيادة منكرة » .

---

(١) البدر المنير (٥٩٦/٤) .

(٢) التمييز (رقم ١٩١٥) .

(٣) الخلافيات للبيهقي (مختصره : ٣٣٦/٢) .

(٤) المعجم الكبير (رقم٧٩٥٢) .

(٥) البدر المنير (١٣٤/٧) .

(٦) التمييز (رقم ٤٢١٤) .

فجاء حُكْمُ الحافظ ابن حجر على الزيادة أقوى وأدقّ .

قوله : روي أنّه ﷺ قال : « مَنْ كَان يُؤمِن بالله وَاليومِ الآخرِ فلا يَجمَعُ ماءَهَ في رَحِمِ أُخْتَيْنِ » . ويروى : « مَلْعُونٌ مَنْ جَمَعَ مَاءَه في رَحِمِ أُخْتَيْنِ » .

قال ابن الملقِّن(١) : « هذا الحديث بلفظيه غريب جدًّا ، لا يحضرني من خَرَّجه بعد البحث الشّديد عنه سنين » .

أما الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فقال(٢) : « لا أصل له باللّفظيْن » ، ونَقَلَ قول ابن عبد الهادي : « لم أجد له سنداً بعد أن فتشت عليه في كُتُبٍ كثيرةٍ » .

*** حديث حذيفة : أن رسول الله ﷺ قال في وَصْفِ الفتن : « كُنْ عَبدَ الله المقْتولَ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللهِ الْقَاتِلَ » .**

قال ابن الملقِّن(٣) : « هذا الحديث غريب لا أعلم من خَرَّجه هكذا من هذه الطّريق بعد البحث عنه . . . » .

وحكم الحافظ ابن حجر عليه بقوله(٤) : « هذا الحديث لا أصل له من حديث حذيفة » .

وهذا أكثر إحكاماً وأقوى حكماً .

والأمثلة لذلك كثيرة ، وفيما ذكرت غنى وكفاية . والحمد لله ربِّ العالمين .

---

(١) البدر المنير (٧/٥٩٦) .

(٢) التمييز (رقم ٤٩٠٦) .

(٣) البدر المنير (٩/٨) .

(٤) التمييز (رقم٦٠٨٦) .

ثانياً : في الإضافات الحديثيّة :

أعرب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدِّمة كتابه عن إرادته إضافة فوائد وزوائد إلى عَمَلِ شيخه ابن الملقِّن رَحِمَهُ اللَّهُ ، ليأتي الكتاب على مقصود تخريج أحاديث الرَّافعي ، ويلبِّي حاجة المتفقِّهين في فروع الشّريعة ، فقد أوفى بما عاهد عليه قُرَّاءَه ، وأتى بفوائدَ حديثيّة جَمَّةً لو جُرِّدت لجاءت في مجلَّدةٍ لطيفة ، تدخل في باب التّنكيت ، والاستدراك ، والتَّذييل ، وهي إضافات متنوِّعة بيانُها كالتَّالي :

١- عَزْو الحديث أو الأثر إلى مصادر أخرى :

لقد أضاف الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - إلى ما يذكره ابن الملقِّن من مصادر تخريج الحديث مصادر أخرى مهمَّة ، فاتت ابن الملقِّن ، من أمثلة ذلك :

الطَّريق الرَّابع عن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ قال : « إنَّ الماءَ لا ينجِّسُه شيءٌ » .

خَرَّجه ابن الملقِّن[1] وعَزَاه إلى الطَّبراني في المعجم الأوسط .

زاد عليه الحافظ ابن حجر[2] : مسند أبي يعلى ، والبزَّار ، وصحيح ابن السَّكن ، ثم قال : « ورواه أحمد من طريق أخرى صحيحة ، لكنه موقوف » .

---

(١) انظر البدر المنير (١/٣٩٧) .

(٢) انظر : التمييز (رقم١٥) .

*** حديث عائشة : كنت أفرك المَنِيّ من ثوب رسول الله ﷺ فركًا ، فيصلي فيه .**

عزاه ابن الملقن[١] إلى البخاري ومسلم .

وأما الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال[٢] : « متفق عليه من حديثها ، واللّفظ لمسلم ، ولم يخرج البخاريُّ مقصود الباب .

ولأبي داود : « ثمّ يصلي فيه » . وللترمذي : « ربما فركْتُه من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي » . وفي رواية لمسلم : « وإني لأحكّه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري » » .

فأفاد نسبة اللّفظ بمقصود الباب إلى مسلم دون البخاري ، ثم أضاف إلى ذلك تخريج الحديث من "سنن أبي داود" و"سنن الترمذي" .

*** حديث : « إنّ الله تَصَدَّقَ عَلَيْكُم فَاقْبَلُوا صَدَقَتَه » .**

عزاه ابن الملقِّن[٣] إلى صحيح مسلم وابن حبان .

فحذف الحافظ ابن حجر[٤]. رحمه الله صحيح ابن حبان ، وعزاه إلى أصحاب السُّنن[٥] ، ولا شّكَّ أن هذا أولى من عزوه إلى صحيح ابن حبان ، وإن كانت الصّحة تستفاد من هذا العزو ، إلا أنّها هنا مستفادة من عزوه إلى صحيح مسلم .

---

(١) البدر المنير (١/٤٨٩-٤٩٠) .

(٢) التمييز (رقم٥٦) .

(٣) انظر : البدر المنير (١/٦٧٧) .

(٤) انظر : التمييز (رقم١٦٢) .

(٥) انظر : حديث (رقم١٦٢) .

*** حديث ابن عمر : وَقَعَتْ في سَهْمِي جاريةٌ من سَبْيِ جلولاء ، فنظرْتُ إليها فإذا عُنُقُهَا مِثْلُ إبريقِ الفِضَّةِ ، فَلَمْ أتمالَكْ أن وَقَعْتُ عَلَيْها ، فَقَبَّلْتُها والنَّاس ينظرون ، ولم يُنْكِرْ عليَّ أحدٌ .**

قال ابن الملقِّن[1] وهذا الأثر لم أر من أخرجه عنه ، إلَّا ابن المنذر فإنه ذَكَرَه في « إشرافه » بغير إسناد (فَذَكَرَه) ثم قال : « وأسنده في كتابه « الأوسط » ، ومنه نقلت بعد أن لم أظفر به إلّا بعد عشرين سنة من تبييض هذا الكتاب ، فَاسْتَفِدْه ولله الحمد » .

زاد عليه الحافظ ابن حجر[2] مصدريْن للأثر ، فقال : « وقد أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنَّفه » عن زيد بن الحباب ، عن حماد بن سلمة . ورواه الخرائطي في « اعتلال القلوب » من طريق هشيم ، عن علي بن زيد ، نحوه » .

٢- تخريج أحاديث وآثار استغربها الحافظ ابن الملقِّن ولم يَقِفْ عليها :

وهي كثيرة ، من أمثلة ذلك :

*** حديث وائل بن حجر : أن رسول الله ﷺ كان إذا رَفَعَ رأسَه من السَّجدتين استوى قائمًا .**

قال ابن الملقِّن[3] : « هذا الحديث غريب جدًّا لا أعلم من خَرَّجه من هذا الوجه » .

---

(١) البدر المنير (٢٦٢/٨) :

(٢) التمييز (رقم ٥٤٢٨) .

(٣) البدر المنير (٦٧٣/٣-٦٧٤) .

قال الحافظ ابن حجر[١] : « وظفرْتُ به في سنة أربعين في « مسند البزَّار » في أثناء حديث طويل في صِفَة الوضوء والصَّلاة » .

*** حديث عثمان : أنه مَرّ بقاصٍّ فقرأ آية السَّجدة ، ليسجدَ عثمان معه فلم يَسْجُدْ ، وقال : ما استمعنا لها .**

قال ابن الملقِّن[٢] : « وَهَذا الأثر غريبٌ ، كذلك لم أقف عَلى من خَرَّجه بهذه السِّياقة » .

قال ابن حجر[٣] : « قلت : قد رواه عبد الرزاق في « المصنَّف » عن معمر ، عن الزُّهري ، عن ابن المسيب : أنّ عثمان مَرَّ بقاصٍّ فقرأ سجدة ليسجدَ معه عثمان ، فقال عثمان : إنما السُّجود على من استمع ، ثمّ مَضَى ولم يَسْجُدْ » .

*** حديث عائشة : « لَا بَأْسَ بِمَا دُونَ الدِّرْهَم أَنْ يَسْتَنْفِعَ بِه » .**

قال الحافظ ابن الملقِّن[٤] : « وهو غريب ، لا يحضرني من خَرَّجه عنها » .

وقال الحافظ ابن حجر[٥] : « أخرجه ابن أبي شيبة من رواية جابر الجعفي ، عن عبد الرَّحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة : أنها أرْخَصت في اللّقطة في درهم » .

---

(١) التمييز (رقم ١٣٤٦) .

(٢) البدر المنير (٢٨١/٤) .

(٣) التمييز (رقم ١٦٠١) .

(٤) البدر المنير (١٧٠/٧) .

(٥) التمييز (رقم ٤٢٣٦) .

قال الرافعي.نقلاً عن صاحب « التَّتمَّة » ، وغيره. : إنهم رَوَوا الخبر أنه ﷺ قال : « اسْتَاكُوا عَرْضاً لَا طُولاً » .

قال ابن الملقِّن[(١)] : « وهذه رواية غريبة ، لا أعلم من خَرَّجها بهذا اللفظ مع البحث والسؤال عنها من الحفَّاظ الأكابر » .

وأما الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فقال[(٢)] : « تقدَّم من طُرُقه ، وليس فيه « لا طُولاً » إلا أنّه في حديث عائشة بلفظ الفعل ، لا بلفظ الأمر » .

فأضاف زيادة مهمَّةً خلا منها كلام ابن الملقن السابق ، وهي أن الحديث وَرَدَ عن عائشة بلفظ الفعل ، وقد قدمه الحافظ ابن حجر[(٣)] ، وهو ما خَرَّجه من كتاب « كتاب السّواك » لأبي نعيم من حديث عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يستاك عرضًا ، ولا يستاك طولاً » .

وقال الحافظ : « وفي إسناده عبد الله بن حكيم وهو متروك » .

*** حديث ابن عمر : أن النبي ﷺ قال : « مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عُنُقَهُ وُقِي الْغِلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .**

قال ابن الملقن[(٤)] : « هذا الحديث أيضاً غريبٌ ، وهو مثل الَّذي قَبله »[(٥)] .

---

(١) البدر المنير (٧٢٧/١) .

(٢) التمييز - ترقيم كلام الرافعي(٧١) .

(٣) انظر : حديث (رقم٢١٣) ، وورد عند ابن الملقن نفسه (٧٢٧/١) لكن غفل عنه في هذا الموضع .

(٤) البدر المنير (٢٢٣/٢) .

(٥) قال في الذي قبله : « هذا الحديث غريب جدًّا ، لا أعلم من خَرَّجه بعد البحث عنه » .

لكن قال ابن حجر[١] : « قال أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » : حدّثنا محمد بن أحمد ، حدّثنا عبد الرحمن بن داود ، حدّثنا عثمان بن خرزاذ ، حدّثنا عمر بن محمد بن الحسن ، حدّثنا محمد بن عمرو الأنصاريّ ، عن أنس بن سيرين ، عن ابن عمر : أنه كان إذا توضأ مَسَحَ عُنُقَه ، ويقول : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عُنُقَهُ لَمْ يُغَلَّ بِالأَغْلَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

*** حديث ابن عمر : « لا نَقْبَلُ شَهادَةَ ظِنِّينٍ وَلا خَصْمٍ » .**

قال ابن الملقن[٢] ـ رحمه الله ـ : « هذا الحديث غريبٌ من هذا الوجه ، لم أقف على مَنْ خَرَّجَه » .

لكن الحافظ ابن حجر[٣] لم يُؤْثِرْ تعبير المؤلِّف فأقام احتمالَ أن يكون الرَّافعي ذَكَرَ الحديث بالمعنى ، وأحاله على (ابن عُمر) وهو (ابن عمرو ـ بالواو) ، فقال : « تقدّم من طريق عبد الله بن عمرٍو ـ بزيادة واو ـ بمعناه » .

يشير إلى حديث : « لا تُقْبَل شَهادَةُ خَائنٍ وَلا خَائِنَةٍ ، ولا زَانٍ وَلا زَانِيةٍ » عند أبي داود وابن ماجة والبيهقي[٤] .

*** حديث أبي هريرة : أن النبيّ ﷺ قال : « اسْتَشَرْتُ جِبرِيلَ فِي الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ والشَّاهِدِ ، فَأَشار عَلَيَّ بِالأَمْوَالِ لا تَعْدُو ذَلِكَ » .**

---

(١) التمييز (رقم٣٧٣) .

(٢) البدر المنير (٩/٦٥٥) .

(٣) التمييز ـ ما قبل (رقم ٦٨٤٩) .

(٤) التمييز (رقم ٦٨٠٥) .

قال الحافظ ابن الملقن[١] : « هذا الحديث غريبٌ لا أعلم من خرَّجه مع كثرة طُرُق هذا الحديث » ، ثمّ قال : « وَلَم أَرَه في الدَّارقطني في مَظِنَّته وهو باب الفضائل ، ولا في "عِلَلِه" ، فليتبع » .

ولكن الحافظ ابن حجر قال[٢] : « الدَّارقطني بإسناد ضعيف » ، فحكمُه على إسناده بالضَّعف يوحي بأنّه وقف على مَصْدَره ، وكَشَفَ عن عِلَّةِ إسنادِه ، فحكم عليه بالضعف . والله أعلم .

*** حديث : سئلت عائشة عن القاضي العادل إذا استقضاه الأمير الباغي ، هل يجيبه ؟ فقالت : « إنْ لَمْ يَقْضِ لكم خَيَارُكم ، قَضَى لَكُم شِرَارُكم » .**

قال الحافظ ابن الملقن[٣] : « وهذا الأثر لا يحضرني مَنْ خَرَّجه بعد البحث عنه » .

لكن الحافظ ابن حجر قال[٤] : « قال عمر بن شبة : في « كتاب السلطان » له » فساق الحافظ إسناده وقصته ، وفيه : « قالت : سبحان الله! فإذا لم يَسْتعملْ خِيارَكُم يَسْتَعْمِلْ شِرَارَكُم » .

*** حديث علي : « مَن عَيَّنَ أُضْحِيَتَهُ فَلَا يَسْتَبْدِلْ بِهَا » .**

قال الحافظ ابن الملقن[٥] : « وهذا الأثر غريب لا يحضرني مَنْ خَرَّجَه عنه . . . » .

---

(١) البدر المنير (٦٦٩/٩) .

(٢) التمييز (رقم ٦٨٦٢) .

(٣) البدر المنير (٥٥٩/٩) .

(٤) التمييز (رقم ٦٧٢٥) .

(٥) البدر المنير (٣٢٨/٩) .

واستدرك عليه الحافظ ابن حجر بقوله[١] : « أخرجه حرب الكرماني ، من طريق سلمة بن كهيل ، عن خال له : أنه سأل عليًا عن أضحية اشتراها ، فقال : أَوَ عَيَّنْتَها للأضحية ؟ فقال : نعم ، فَكَرِهَه » .

قوله : روي عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وحكيم بن حزام تجويز المضاربة .

قال ابن الملقن[٢] : « أما أثر علي فغريب لا يحضرني من خَرَّجَه عنه . . . » .

وأما الحافظ ابن حجر فقال[٣] : « أما علي ؛ فروى عبد الرزاق عن قيس بن الرَّبيع ، عن أبي حصين ، عن الشَّعبي ، عنه : في المضاربة الوضيعة على المال والربح على ما اصطلحوا عليه » .

*** حديث : أنّ رجلا سَرَقَ من بيتِ المالِ ، فكتب بعضُ عُمَّال عُمَرَ إليه بذلك ، فقال : لا قَطْعَ عليه ، ما من أحدٍ إلَّا وله فيه حقٌّ .**

قال ابن الملقِّن[٤] : « وهذا الأثر غريب عن عمر » .

لكن قال الحافظ ابن حجر[٥] : « أخرج ابن أبي شيبة عن وكيع ، عن المسعودي ، عن القاسم : أن رجلاً سَرَقَ من بيتِ المالِ ، فكتب فيه سعدٌ إلى عمر . . . فذكره بلفظه » .

---

(١) التمييز (رقم ٦٤٢٩) .

(٢) البدر المنير (٧/٢٦) .

(٣) التمييز (رقم٤١٠٥) .

(٤) البدر المنير (٨/٦٧٦) .

(٥) التمييز (رقم٥٨٨١) .

*** حديث أبي بكر : أنّه قال للجلّاد : اضْرِبِ الرَّأْسَ ، فإنَّ الشَّيطانَ فيه .**

قال ابن الملقن[١] : « وهذا الأثر لا يحضرني من خَرَّجه من أهل هذا الفن ؛ وذكره أبو بكر الرَّازي في (أحكام القرآن) » .

وعزاه الحافظ ابن حجر[٢] إلى مصنف ابن أبي شيبة .

أثر علي : أنه رجع عن رأيه في أن الجلد ثمانين ، وكان يجلد في خلافته أربعين .

قال ابن الملقن[٣] : « وهذا الأثر لا يحضرني من خَرَّجَه بعد البحث عنه » .

أما الحافظ ابن حجر فقال : « أمّا رجوعه عن رأيه ؛ فتقدم ذِكْرُه في حديث أبي ساسان ، وأنه قال في الأربعين : وهذا أحبُّ إليَّ . ولكن كان ذلك في خلافة عثمان لا في خلافته . نعم الظّاهر أنّه ثَبَتَ على ذلك » .

٣- تخريج أحاديث أو آثار ذَكَرَها الرَّافعي وأغفلها ابن الملقن :

لما كان الحافظ قد تتبع تخاريج علماء آخرين شاركوا ابن الملقن في تخريج أحاديث « شرح الوجيز » تسنَّى له أن يستدرك عليه أحاديثَ وآثاراً ذَكَرَها الرَّافعي ، فأغفل تخريجها ابن الملقن ، فأوردها الحافظ ابن حجر وخرّجها[٤] .

---

(١) البدر المنير (٨/٧٢٥) .

(٢) انظر : التمييز (رقم ٥٩٧١) .

(٣) البدر المنير (٨/٧٢٥) .

(٤) انظر أمثلة ذلك في مقدمة تحقيق د . أركي (ص١٢٤-١٢٦) .

٤- شواهد وآثار زادها الحافظ في كتابه :

وهذا النوع من الزِّيادة كثيرة ، لا يعزب عن ناظرٍ في الكتابين ، فقد أضاف الحافظ ابن حجر إلى الأصل شيئاً كثيراً في شواهد الباب ، وأحيانا تَصِلُ الإضافة إلى عِدَّة صفحات ، ومن زياداته الَّطويلة :

ما كتبه حول مسألة كتابة النَّبيّ ﷺ وقوله الشِّعر ، وقد أسهب فيه وأطال وأتى بفوائد جَمَّة خلا منها الأصل .

ما كتبه حَوْلَ رجوع ابن عباس رضي الله عنه عن القول بمتعة النِّساء ، فقد أورد آثارًا كثيرة دألة على هذا المعنى ، كما أورد كثيرًا من أقوال القائلين بإباحته غير ابن عباس استدراكاً على الرَّافعي ، وتفصيلًا لكلامِ لابن حزم في ذلك[1] .

تنبيه

يُصدِّر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ زياداته على ابن الملقن بعبارة : (قُلْتُ) ، وفي الغالب تكون من تحريراته وتخريجاته ، ولكن قد يُصَدِّر كلاماً بهذه اللّفظة ويشتمل على شيءٍ من منقولات ابن الملقِّن لكن يكون للحافظ فيها مزيدُ تحريرِ وضبطِ وإضافة مهمّة ، ولا يكاد يُصَدِّر كلاما بعبارة (قُلْتُ) ويكون منقولًا من ابن الملقِّن بسياقه وسباقه ، ونصِّه وفصِّه .

كما أن للحافظ زياداتٍ كثيرةً على الأصل لم يُنَبِّه عليها بتلك العبارة ، وكثيراً ما تكون في أثناء تحريره وتلخيصه لمادّة الأصل مما يَصْعُبُ تمييزها بلفظة (قُلْتُ) ، وتُعْرَفُ بمقارنة الفرع بأصله .

---

(١) ولمزيد من الأمثلة على زيادات الحافظ ابن حجر على ابن الملقن انظر : مقدمة د . أركي لتحقيق جزء من كتاب البدر المنير (١٢٧/١-١٣٤) .

٥- ما لم يقف عليه الحافظان ، وأشار الحافظ ابن حجر إلى ما يُعطي مَعناه :

ومن أمثلة ذلك :

*** حديث : روي أنه ﷺ قال : « إنّا لَا نُكْرِهُ أَحَداً عَلَى الْقَضَاءِ » .**

قال ابن الملقن[١] : « هذا الحديث غريب لا يحضرني من خَرَّجه بعد البحث الشديد عنه . . . » .

وكان الحافظ ابن حجر أكثر إفادةً في هذا حيث قال[٢] : « لم أجده هكذا ، وفي المعنى حديثُ أبي مسعود : بعثني رسول الله ﷺ ساعياً ، وقال : « لا أَلْقِيَنَّكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَجِيءُ وَعَلَى ظَهْرِكَ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ قد غَلَلْتَهُ » ، قال : إذاً لا أنطلق ، قال : « إذاً لا أُكْرِهُك » . أخرجه أبو داود .

*** حديث عمر : أنّه عزّرَ مَنْ زَوَّرَ كِتَاباً .**

قال ابن الملقن[٣] : « وهذا أثر غريب لا يحضرني من خَرَّجَه عنه » .

وقال الحافظ ابن حجر[٤] : « لم أجده ، لكن في « الجعْدِيَّات » للبغويّ قال : حدثنا عليُّ بن الجعد ، حدثنا شريك ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن عبد الله بن

---

(١) البدر المنير (٥٥١/٩) .

(٢) التمييز (رقم ٦٧١٢) .

(٣) البدر المنير (٧٣٤/٨) .

(٤) التمييز (رقم ٥٩٨٠) .

عامر قال : أتي عمر بشاهد زور ، فوقفه للنّاس يوماً إلى اللّيل يقول : هذا فلان شهد بزور فاعرفوه ، ثمّ حبسه . وعاصم فيه لين » .

ثالثا : أوهامٌ وَقَعَ فيها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ .

لا أحد يسلم من الوهم ، والجواد قد يَكْبُو ، والصارم قد يَنْبُو ، وليس من شِيَمِ أصحاب الِّطباع السَّليمة ، ولا من أخلاق طالبي علوم الشريعَة تتبّع أوهام أولي العلم والفضل ، وتقصّي أخطاءهم ؛ إذ العصمة لا تكون إلا لمن عصمه الله ، والكبار قد غَلَبَ صوابُهم على خَطَئِهم ، وأبى الله أن يُتمَّ كتاب بعد كتابه ، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه ، وما أشير به في هذا المقام إنما هو مما اقتضته الموازنة بين الكتابين ، على ما جرت عليه عادة من رام تمام المقايسة بين أمرين .

ويمكن تقسيم الأوهام التي وَقَعَ فيها الحافظ ابن حجر إلى قسمين :

القسم الأول : أوهامٌ وَقَعَ فيها الحافظ ابن حَجر تبعًا لابن الملقِّن :

من أمثلة ذلك :

*** حديث : « دِبَاغُ الأديمِ ذَكَاتُه » .**

قال الحافظ ابن حجر(١) : وفي الباب أيضا : عن المغيرة بن شعبة ، وزيد بن ثابت ، وأبي أمامة ، وابن عمر ، وهي في الطَّبراني .

وعَزْو الحافظ رواية ابن عمر إلى الطَّبراني تابعَ فيها ابن الملقِّن(٢) ؛ وهو غَلَطٌ ،

---

(١) التمييز (رقم١١٤) .

(٢) البدر المنير (٦١٧/١) .

والصَّواب عزوها إلى الدَّارقطني ، فلما عزاها ابن الملقن إلى الطبراني نَقَلَ قولَه : « القاسم ضعيف » ، وهذه عبارة الدّارقطني ، كما يتضح من مراجعة « السُّنن » .

وأبو أمامة إنما هو الرّاوي لهذا الحديث عن المغيرة بن شعبة ، كما في « المعجم الكبير » وكما يتبين من سياق ابن الملقِّن في « البدر المنير »[(١)] .

*** حديث عائشة : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ ؛ فَإِنَّهَا تُجْزِئُ عَنْه » .**

عزاه الحافظ ابن حجر[(٢)] رَحِمَهُ اللهُ إلى أحمد وأبي داود والنّسائيّ وابن ماجه والدَّارقطني .

وفي عَزْوِ الحديث إلى ابن ماجه وَهْمٌ ، تابع فيه الحافظ ابن الملقِّن[(٣)] ، ولم أجده عند ابن ماجه ، ولم يعزه إليه المزِّي في « تحفة الأشراف » .

*** حديث : روي أنه ﷺ تَسَلَّفَ من العباس صَدَقَةَ عامين .**

خَرّجه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ ، ثمّ قال[(٤)] : ورواه الدارقطني أيضًا من حديث العرزمي ، ومندل بن علي ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، في هذه القِصَّة .

وقوله : « ومندل بن علي عن الحكم) وَهْمٌ ، إنما يرويه مندل ، عن عبيد الله ،

---

(١) البدر المنير (٦١٧/١) .

(٢) التمييز (رقم٤٦٥) .

(٣) البدر المنير (٣٣٦/٢) .

(٤) التمييز (رقم٢٧٩٥) .

عن الحكم . وفي آخره قال الدارقطني : « كذا قال : عن عبيد الله بن عمر ! وإنما أراد محمد بن عبيد الله . والله أعلم » .

والوهم فيه من ابن الملقن ، ولم يَتَنَبَّه له الحافظ ابن حجر[١] .

*** حديث : روي أنه ﷺ قال : « لا قَطْعَ في ثَمَرٍ وَلا كَثَرٍ » .**

أعلَّ الحافظُ ابن حجر حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه بسعد بن سعيد المقبري ، وقال[٢] : « وهو ضعيف » .

وقد تَبِعَ ابنَ الملقِّن في هذا الإعلال ، وإلّا فإن الحديث يَرويه سعد بن سعيد المقبري عن أخيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، وهو متروك ، فإعلال الحديث به أَوْلَى من الأعلال بسعدٍ أخيه .

*** حديث : « مَن نَفَّسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدّنْيَا نَفَّسَ الله عَنْه كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الآخِرَةِ . . . » . الحديث .**

اكتفى الحافظ ابن حجر[٣] ـ تبعاً لابن الملقن ـ بعزوه إلى التّرمذيِّ وهو عند مسلم في صحيحه ؛ فالعزو إليه أَوْلَى كما لا يخفى .

وقال أيضا : « ورواه التّرمذي من حديث ابن عمر في حديث أوله : "الْمُسلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ . . . " الحديث . وفيه : "وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ" » .

(١) البدر المنير (٥/٥٠٢) .

(٢) التمييز (رقم٥٨٥٩) .

(٣) انظر : التمييز (رقم٥٨٧١) .

واكتفى رَحِمَهُ اللَّهُ . تبعاً لابن الملقِّن . بعزو الحديث إلى التِّرمذي وهو في « الصَّحيحين » ؛ فالعزو إليهما أَوْلَى كما لا يخفى .

*** حديث عائشة : سارق موتانا كسارق أحيائنا .**

قال ابن الملقن(١) : « وهذا الأثر رواه البيهقي في « خلافياته » من حديث الدارقطني : حدثنا [سويد](٢) بن عبد العزيز . . . » ثم ساق إسناده .

وتابعه ابن حجر فعزاه إلى الدارقطني(٣) ، فقال : « الدارقطني من حديث عمرة عنها » .

ويبدو أنَّ (علي بن حجر) الرّاوي عن سويد بن عبد العزيز تصحّف في نسخة ابن الملقِّن إلى (علي بن عمر) فظنّه الدّارقطني ، ولكن كيف يَروي الدّارقطني عن سويد هذا وبينهما مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي ، فسويد تُوفِّي سنة (١٩٤هـ) وولد الدّارقطني سنة (٣٠٦هـ) ، وقد جاء على الصّواب (علي بن حجر) في « المعرفة »(٤) ، ونقل إسناده عنه الزّيلعي .

وقد زاد تصرّف الحافظ ابن حجر بحذف المصدر المذكور عند ابن الملقن ضغثاً عَلى إبَّالَة ، إذ إن المتتبع سوف يُتعب بصرَه بالبحث عن الخبر في كتب الدّارقطني حَتّى ينقطع دونه الأمل ، ويئوب بِخُفَّي حُنين ، ولو تَرَكَ له المصدر لاهتدى إلى سواء السَّبيل من دون عناءٍ طويلٍ .

---

(١) البدر المنير (٨/٦٧٩) .

(٢) تصحف في مطبوعة « البدر المنير » إلى (مروان) والصَّواب ما أثبته .

(٣) التمييز (رقم ٥٨٩٤) .

(٤) معرفة السنن والآثار ، للبيهقي(١٢/٤٠٩)

*** حديث : « الختَانُ سُنَّةٌ في الرِّجالِ مَكْرُمةٌ للنِّساءِ » .**

خرَّجه الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ ثمّ قال[١] : « قلت : وله طريق أخرى من غير رواية حجاج ؛ فقد رواه الطبراني في « الكبير » والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً ، وضعّفه البيهقي في « السنن » .

وقال في « المعرفة » : لا يصحّ رفعه .

وهو من رواية الوليد ، عن ابن ثوبان ، عن ابن عجلان ، عن عكرمة ، عنه ، ورواته موثّقون إلّا أنّ فيه تدليساً » .

يشير إلى الوليد المذكور ظنًّا منه أنّه (ابن مسلم) ، وهذا وَهْمٌ منه ، إنّما هو الوليد بن الوليد العنسي الدّمشقي ، كما صَرَّحَ به الطّبراني والبيهقي ، وهو صدوق .

وهذا تَبعَ فيه ابن الملقن[٢] حيث قال : « رواه الطّبراني في أكبر معاجمه » والبيهقي في « سننه » من حديث الوليد بن [مسلم][٣] عن ابن ثوبان . . . » .

*** حديث أبي موسى الأشعري : أن رسول الله ﷺ قال في الفتنة : « كَسِّرُوا فِيهَا قِسِيَّكُمْ ، وَأَوْتَارَكُمْ وَاضْرِبُوا سُيوفَكُمْ بِالْحِجَارَةِ ، . . . » .**

---

(١) التمييز (رقم ٥٩٨٧) .

(٢) البدر المنير (٨/٧٤٤) .

(٣) تصرّف محقّقا "البدر المنير" (المجلد الثّامن) هنا تصرُّفاً غيرَ لائق ، فغيرا (الوليد بن مسلم) إلى (بن الوليد) اعتماداً منهما على الطّبراني والبيهقي مع اعترافهما في الهامش بأنه في نسخة كتاب « البدر المنير » (ابن مسلم) ، وهذا لا يليق ، بل اللائّق بهما أن يثبتاه كما هو ، ويُبَيِّنَا وجه الصّواب بالهامش إلاّ إذا كان عندهما في نسخة أخرى على الصّواب ، فليُبَيِّنَا ذلك . والله أعلم .

قال الحافظ ابن حجر[١] : « وصحَّحه القشيريُّ في آخر « الاقتراح » على شَرْطِ الشّيخين » .

وهذا وَهْمٌ تابع فيه ابنَ الملقِّن[٢] ، وإنّما صحّحه ابن دَقيق العيد على شَرْطِ البخاريّ وحدَه .

*** حديث عبد الله بن عمر : جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد؟ فقال : « أَحَيٌّ وَالِدَاكَ؟ » قال : نَعَم ، قال : « فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ » . متفق عليه .**

وجَعْلُ الحديثِ في مسند (عبد الله بن عمر) وَهمٌ ، تَابعَ فيه الحافظُ ابنُ حجر[٣] شيخَه ابنَ الملقِّن صاحبَ الأصل[٤] . وصوابُه : « ابن عمرو » بزيادةِ واوٍ ، كما خَرَّجاه في باب "الإحصار"[٥] .

*** حديث ابن عمر في قصة قال : فدنونا من النبي ﷺ فقبَّلْنَا يدَه ، ورجلَه .**

عزاه الحافظ ابن حجر[٦] إلى أبي داود بزيادة لفظة : (ورجله) ، وليس في سنن أبي داود هذه الزيادة ، وإنما تابعَ الحافظ ابن حجر في ذكرها صاحب الأصل الحافظ ابن الملقن[٧] .

---

(١) التمييز (رقم٦٠٠٠) .

(٢) البدر المنير (٩/١) .

(٣) انظر : التمييز ما قبل (رقم٦١٣٧) .

(٤) البدر المنير (٤٠/٩) .

(٥) انظر : التمييز (رقم٣٨٠٤) .

(٦) التمييز (رقم ٦٠٤٨) .

(٧) البدر المنير (٤٨/٩) .

*** حديث عمر : أنّه أذن للحربي في دخول دار الإسلام بشرط أخذ عشر ما معه من أموال التجارة .**

عزاه الحافظ ابن حجر إلى البيهقي ، وقال[١] : « عن محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك . . . »

وقوله : (محمد بن سيرين) وهم تَبع فيه ابنَ الملقن[٢] ، وصوابُه : (أنس بن سيرين) ، ولفظ البيهقي : « عن أنس بن سيرين أخي محمّد بن سيرين ، قال : (فذكره) . . . » .

القسم الثاني : أوهامٌ وَقَعَت للحافظ ابن حَجر وعند ابن الملقِّن عَلَى الصَّواب :

من أمثلة ذلك :

قال الحافظ ابن حجر ـ مُعلِّقاً على كلامٍ للرَّافعي ـ : « كأنّه يشير إلى حديث جابر : أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً ، وأن ينبذ الرّطب والبسر جميعا . متفق عليه . وفي لفظ : أن يخلط الزبيب والتمر ، والبسر والرطب . وفي لفظ : نهى عن الخليطين أن يشربا ، قال : قلنا يا رسول الله وما هما؟ قال : « التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ » . . . . » .

فسياق الحافظ هذا يُوهم أن هذا اللّفظ الأخير عندهما ، أو عند أحدهما ،

---

(١) التمييز (رقم ٦٣١٤) .

(٢) البدر المنير (٢١٣/٩) .

وليس كذلك ، بل هو سياق رواية الطبراني في « المعجم الكبير » من حديث أمّ مغيث ، وفيه إسحاق بن أبي فروة ، وهو متروك .

ورواه ابن حزم في المحلى من حديث جابر رضي الله تعالى عنه ، وضعفه بعبد الجبار بن عمر ، وقال : « ضعيف جداً » .

ولفظ ابن الملقن[١] : « قلت : قد روي هذا أولا من حديث جابر أنه ﷺ نهى عن الخليطين . . . . » .

ولم يكن ذكر هذا معطوفا على ذكر « الصحيحين » أو أحدهما ، فيوهم ما وقع فيه الحافظ ابن حجر ، وإنما كان مذكوراً بعد نقل كلامٍ لابن حزم ، وإن وقع في كلام ابن حزم ذكر صحيح مسلم ، لكنه بعيد عن هذا الإيهام ، وربما أوقع الحافظَ ابن حجر في هذا الوهم كونُ ابن الملقن ما عزاه لأحدٍ .

*** حديث : « مَا أُبِينَ مِن حَيٍّ فَهو مَيِّت » .**

قال الحافظ ابن حجر[٢] : « ورواه ابن ماجه والبزار والطّبراني في « الأوسط » من حديث هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر . . . » .

ورواية الطبراني في « المعجم الأوسط » ليست من طريق هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، وإنما هي من طريق عبد الله بن نافع الصّائغ ، عن عاصم بن عمر ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، به .

وعلى الصّواب ذكرها ابن الملقّن[٣] .

---

(١) البدر المنير (٧٠٨/٨) .

(٢) التمييز (رقم٤١) .

(٣) انظر : البدر المنير (٤٦٣/١) .

*** حديث : أنّه ﷺ كان إذا استيقظ من الليل استاك .**

قال الحافظ ابن حجر[١] : « واستغرب ابن مَنده هذه الزيادة ، وقد رواها الطبراني من وجه آخر بلفظ : كنا نؤمر بالسواك إذا قمنا من الليل » .

وهذا وهم ، والصواب أن هذا اللّفظ إنما رواه النّسائي من حديث حذيفة ، وإليه عَزاه ابن الملقّن[٢] .

وأمّا لفظ الطّبراني (في الأوسط رقم٢٩٢٧) فهو : « كان رسول الله ﷺ يشوص فاه بالسّواك » ، وهكذا أورده ابن الملقّن .

ولعلّ منشأَ وهم الحافظ حصول سقطٍ في سياق بعض نسخ البدر المنير ، فجاءت العبارة هكذا : « وفي رواية للطّبراني ليس فيها ذكر القيام من الليل ، وهذا لفظه عن حذيفة : كنا نؤمر بالسواك . . . » الخ .

وجاء السّياق بتمامه في نسخة المحموديّة . كما أشار إليه المحقّق[٣] .

*** حديث : « يجزئُ مِن السِّوَاك الأَصَابعُ » ،**

قال الحافظ ابن حجر[٤] : « ورواه أبو نعيم والطبراني وابن عدي ، من حديث عائشة . وفيه المثنى بن الصباح » .

لم أجده عند الطبراني وابن عدي من طريق المثنى بن الصباح ، وإنما أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ، وابن عدي في الكامل من طريق الوليد بن مسلم ،

---

(١) التمييز (رقم١٩٤) .

(٢) البدر المنير (٧٠٦/١) .

(٣) انظر : البدر المنير (٧٠٥/١-٧٠٦) مع الهامش (رقم٢) .

(٤) التمييز (رقم٢٦٨) .

حدثنا عيسى بن عبد الله الأنصاري ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة ، به .

وهو عند ابن الملقن[١] على الصواب .

*** حديث المستورد بن شداد قال : رأيت النبي ﷺ إذا توضأ يدلك أصابع رجليه بخنصره .**

قال الحافظ ابن حجر عند تخريجه[٢] : « وفي رواية لابن ماجه : « يخلل » بدل « يدلك » . وفي إسناده ابن لهيعة ، لكن تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث ، أخرجه البيهقي وأبو بشر الدولابي والدارقطني في « غرائب مالك » من طريق ابن وهب عن الثلاثة » .

وهذا الحديث إنما حدّث به الدّارقطني في "غرائب مالك" عن أبي جعفر الأسواني ، عن الدولابي ، به ، كما هو سياق ابن الملقن[٣] .

وعبارة الحافظ ابن حجر بعطف (الدّارقطني) على (الدّولابي) تُوهم خلافَ ذلك!

*** حديث : « إِنَّ الشَّيطانَ لَيأتِي أَحَدَكُمْ فَيَنْفَخُ بَيْنَ إِلْيَتَيْهِ . . . . » .**

قال الحافظ ابن حجر[٤] : « وقد ذكره البيهقي في « الخلافيات » عن الربيع عن الشافعي ، أنه قال : قال رسول الله ﷺ فذكره » .

---

(١) انظر : البدر المنير (٢/٥٨) .

(٢) التمييز (رقم٣٧٤) .

(٣) انظر : البدر المنير (٢/٢٢٩) .

(٤) التمييز (رقم٥٦٢) .

وهذا الذي عزاه الحافظ إلى « الخلافيات » ، ليس فيها ، وإنما هو في « معرفة السنن والآثار » ، وإليه عزاه ابن الملقن في البدر المنير[١] .

*** حديث : جابر أنه ﷺ قال : « التَيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةٌ لِلزِّراعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْن » .**

قال الحافظ ابن حجر[٢] : « ضعف ابن الجوزي هذا الحديث بعثمان بن محمّد ، وقال : إنه متكلم فيه . وأخطأ في ذلك . قال ابن دقيق العيد : لم يتكلم فيه أحد » .

لم أجد ما نسبه هنا إلى ابن دقيق العيد في شيء من كتبه ، بل الموجود عنده في كتابه (الإمام) أنه نقل كلام ابن الجوزي هذا ، وسكت عنه .

وسياق كلام ابن الملقن[٣] يفيد أن ابن دقيق العيد نقل كلام ابن الجوزي المذكور وأقرّه عليه .

*** حديث : « إِذَا اشْتَدّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بالصَّلاة . . . . » .**

قال الحافظ ابن حجر في أثناء تخريجه حديث المغيرة[٤] : « رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان ، وتفرد به إسحاق الأزرق عن شريك ، عن طارق ، عن قيس عنه » .

---

(١) انظر : البدر المنير (٤٨٢/٢) .

(٢) التمييز (رقم٦٨٨) .

(٣) انظر : البدر المنير (٦٤٨/٢) .

(٤) التمييز (رقم٨٣٥) .

وهذا وَهْمٌ من الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ وصوابه عند المذكورين : (عن بيان بن بشر) .

أما رواية طارق فليست لهؤلاء ، وقد أشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٣٦) ، من طريق أبي عوانة ، عن طارق ، عن قيس .

ومن ابن أبي حاتم نقلها ابن الملقن[١] ، ولم يعزها للمذكورين .

وعن أنس : أن النبي (كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع .

قال الحافظ ابن حجر[٢] : « رواه ابن خزيمة في « صحيحه » هكذا »

وهذا لم أجده عند ابن خزيمة من حديث أنس ، وقد عزاه الحافظ في « إتحاف المهرة » ، إلى ابن حبان وحده ، ويبدو لي أنّ الحافظ ابن حجر إنما توهَّم عزوَه إلى ابن خزيمة من قول ابن الملقِّن[٣] : « ورواه البيهقي في "خلافياته" من جهة ابن خزيمة . . . . » .

*** حديث أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة .**

قال الحافظ ابن حجر[٤] : « وللبخاري مثله عن عمر » .

وصوابُه (ابن عمر () ، فإنّ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ رواه من حديثه .

---

(١) انظر : البدر المنير (٣/٢١٧) .

(٢) التمييز (رقم ١٠٩٦) .

(٣) البدر المنير ٣/٤٦٨)

(٤) التمييز (رقم ١٢٦٣) .

وذكره ابن الملقن على الصواب[١] .

*** حديث ابن عباس : أنّ رسول الله ﷺ كان إذا قام في صلاته وضع يده على الأرض كما يضع العاجن .**

قال الحافظ ابن حجر[٢] : « وقال في « شرح المهذب » نقل عن الغزالي أنه قال في درسه : هو بالزّاء وبالنون أصحّ . . . . » .

والنقل عن الغزالي ليس في « المجموع شرح المهذب » ، إنما هو في كتاب « التنقيح » ، للنووي ، كما جاء عند ابن الملقن[٣] .

*** قوله : روي أنه ﷺ قال : « مَن قَاءَ أَوْ رَعَفَ أَوْ أَمْذَى فِي صَلاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيَبْنِ عَلَى صَلاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ »[٤]**

قال الحافظ ابن حجر : « تنبيه : وقع لإمام الحرمين في النّهاية وتبعه الغزالي في « الوسيط » وهم عجيب ؛ فإنه قال : هذا الحديث مروي في الصّحاح » .

هكذا عزا كلامَ الغزالي إلى "الوسيط" ولم أجده فيه ، وإنما عزاه الحافظ ابن الملقّن إلى « البسيط » للغزالي فقال[٥] : « وتبعه الغزّالي في بسيطه » .

---

(١) انظر : البدر المنير (٣/٦٢٩) .

(٢) التمييز (رقم ١٣٥٥) .

(٣) انظر : البدر المنير (٣/٦٨٠) .

(٤) التمييز (رقم ١٤٥٨) .

(٥) انظر : البدر المنير (٤/١٠٦) .

* **حديث ابن عمر : « صَلاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى » .**

قال الحافظ ابن حجر[١] : « وصحّحه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم في « المستدرك » ، وقال : رواته ثقات » .

وعزو هذا الحديث إلى « المستدرك » وهمٌ من الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، ولم يعزه إليه في « إتحاف المهرة » له .

وابن الملقن[٢] إنما عَزا عبارةَ الحاكم إلى نقل الإمامِ البيهقي عنه في « الخلافيّات » ، فلعل الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ توّهم من ذلك أنّ الحديث في « المستدرك » فعزاه إليه .

وقال الحافظ ابن حجر[٣] : « ورواه أبو داود في « المراسيل »[٤] من طريق أبي المنذر : أن النبي ﷺ حثى في قبر ثلاثاً . قال أبو حاتم في « العلل » : أبو المنذر مجهول » .

وفي عزوه كلام أبي حاتم إلى كتاب « العلل » وهم ، وإنما هو في « مراسيل ابن أبي حاتم » ، وإليه عزاه الحافظ ابن الملقن[٥] .

قال الحافظ ابن حجر[٦] : « وفي الباب ، عن أبي هريرة . رواه ابن حبان في «

---

(١) التمييز (رقم ١٦٨١) .

(٢) انظر : البدر المنير (٤/٣٥٧-٣٦٠)

(٣) التمييز (رقم ٢٥٨٦) .

(٤) مراسيل أبي داود (رقم٤٢٠) .

(٥) انظر : البدر المنير (٥/٣١٧) .

(٦) التمييز (رقم ٢٧١١) .

الضعفاء » في ترجمة أحمد بن موسى ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عنه ، رفعه : « تَارِكُ الصَّلاةِ كَافِرٌ » . واستنكره » .

وهذا ليس في « كتاب المجروحين » ، وإنما ذكره في كتابه « الثقات » ، وإليه عزاه ابن الملقن[١] ، وكذلك ابن حجر نفسُه في لسان الميزان .

وقال الحافظ ابن حجر[٢] : « وروى الدّارقطني من طريق عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيهما ، عن جدهما ، فذكر قصة الورق » .

كذا عزاه إلى الدارقطني! وهو خَطأٌ ، وإنّما جَاءت عبارةُ (وَرُي مثلُه من طريق؟) ذُكر قَبلها الدّارقطني ، وذلك في سياق كلامٍ لابن حزم في المحلّى نقلَه عنه ابن الملقِّن[٣] . فظنّ الحافظُ أنّ الطّريق المساقة هي عند الدّارقطني المسمّى في السّياق ، وليس كذلك .

رابعا : أقوالٌ نقلها ابن الملقِّن ونصّ على مصادرها فحذف الحافظُ ابن حَجر أسماءَ تلك المصادر فأبعد النّجعة :

من أمثلة ذلك :

*** حديث : « إنمّا الأعمال بالنِّيات ، وإنّما لِكُلِّ امرئٍ مَا نَوَى » .**

قال الحافظ ابن حجر[٤] : « ونقل النووي ، عن أبي موسى المديني وأقره عليه : أن الذي وقع في « الشهاب » . . . . » .

---

(١) انظر : البدر المنير (٣٩٦/٥) .

(٢) التمييز (رقم ٢٨٧٤) .

(٣) انظر : البدر المنير (٥٦١/٥)

(٤) التمييز (رقم١٤٦) .

وقد حذف الحافظ مصدر كلام النووي ، وهو كتابه المسمَّى بـ(بستان العارفين) ، وإملائه على هذا الحديث ، ولم يكملهما ، نص على ذلك الحافظ ابن الملقِّن[١] .

*** حديث : روي أن النبي ﷺ قال : « مَسْحُ الرَّقَبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغِلِّ » .**

قال الحافظ ابن حجر[٢] : وقال النووي في « شرح المهذب هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي ﷺ . وزاد في موضع آخر : لم يصح عن النبي ﷺ فيه شيء . . . » .

وقد حذف الحافظ ابن حجر اسم المصدر في النّقل الثّاني ، فأوهم كونَه « شرح المهذب » ، المذكور أوَّلًا ، وليس كذلك ، إنما هو في كلامه على « الوسيط » ، كما نصّ عليه الحافظ ابن الملقن[٣] .

*** حديث جابر : نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بفروجنا ، ثم رأيته قبل موته بعام مستقبل القبلة .**

قال الحافظ ابن حجر[٤] : « وتوقف فيه النووي لعنعنة ابن إسحاق . . . » .

ولم يذكر الحافظ ابن حجر مصدر كلام النووي ، فأبعد النجعة ، وهو في شرحه لسنن أبي داود ، كما ذكر الحافظ ابن الملقن[٥] .

---

(١) انظر : البدر المنير (١/٦٥٧) .

(٢) التمييز (رقم٣٧١) .

(٣) انظر : البدر المنير (٢/٢٢٢) .

(٤) التمييز (رقم٤٢٩) .

(٥) انظر : البدر المنير (٢/٣٠٨) .

*** حديث أنس : أن رسول الله ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ ، ولم يزد على غسل محاجمه .**

قال الحافظ ابن حجر[١] : « وادعى ابن العربي : أن الدارقطني صححه . . . » .

وقد حذف الحافظ ابن حجر مصدر كلام ابن العربي ، والمتبادر إلى الذهن أن يكون ذلك في « عارضة الأحوذي » ، أو « القبس » ، أو « أحكام القرآن » ، وليس هو في كل هذه الكتب ، وإنما هو في كتاب « الخلافيات » له كما نص عليه الحافظ ابن الملقن[٢] .

*** حديث : « من غَسَّلَ مَيِّتاً فَلْيَغْتَسِلْ » .**

قال الحافظ ابن حجر[٣] : وقال الرافعي : لم يصحِّح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً .

حذف الحافظ ابن حجر مصدر كلام الرافعي ، فأوهم أن يكون كتابه الشرح الكبير ، وليس هو ، وإنما هو في كتابه « شرح مسند الشافعي » كما نص عليه الحافظ ابن الملقن[٤]

---

(١) التمييز (رقم٥٠٠) .

(٢) انظر : البدر المنير (٣٩٩/٢) .

(٣) التمييز (رقم٦٠٢) .

(٤) انظر : البدر المنير (٣٩٩/٢) .

*** حديث ابن عمر : « إنّ بلالاً يُؤذِّن بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِي ابنُ أمِّ مَكْتُومٍ »[١] .**

قال ابن حجر[٢] : « وأما ابن عبد البر وابن الجوزي ، وتبعهما المزي فحكموا على حديث أنيسة بالوهم ، وأنه مقلوب » .

فقد حذف الحافظ مصدر كلام ابن الجوزي ، فأوهم كونه في كتابه « تحقيق أحاديث الخلاف » أو « العلل المتناهية » وليس فيهما إنما هو في كتابه « جامع المسانيد » ، كما نص عليه الحافظ ابن الملقن[٣] .

*** حديث أنّه ﷺ قال لأبي سعيد الخدري : « إنّك رَجُلٌ تُحِبّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ . . .**

قال الحافظ ابن حجر[٤] في أثناء تخرجه : « وتعقبه الشيخ محيي الدّين وبالغ كعادته . . . » .

وحذف الحافظ ابن حجر مصدر كلام النووي ، وهو في « كتابه التنقيح » كما ذكر الحافظ ابن الملقن[٥] .

عن الحسن : علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر .

---

(١) التمييز (رقم٨١٠) .

(٢) التمييز (رقم٨١٧) .

(٣) انظر : البدر المنير (٣/٢٠٣) .

(٤) التمييز (رقم٩٢٥) .

(٥) انظر : البدر المنير (٣/٣١١) .

قال الحافظ ابن حجر[١] : « ونبّه ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله : « في قنوت الوتر » ؛ تفرد بها أبو إسحاق » .

فَحذْفُ الحافظِ ابن حَجَر لمصدر كلام ابن حبان يوهم أنه في « الصحيح » له ، وليس كذلك وإنما هو في كتابه « وصف الصّلاة بالسنّة » كما نص عليه الحافظ ابن الملقن ، والسّياق له[٢] .



(١) التمييز (رقم ١٢٦٨) .

(٢) انظر : البدر المنير (٣/٦٣٤) .

وصف مخطوطات الكتاب وأماكن وجودها

لهذا الكتاب مخطوطات كثيرة ، مبثوثة في مكتبات العالم ، وقد حصلت على عدة نسخ منه بعضها قديمة وبعضها متأخرة ، منها :

*** نسخة مصورة من جامعة القرويين بفاس (نسخة الأصل) :**

وهي نسخةٌ كُتبت بخط نَسخيٍّ جيِّد ، جاء على طرّتها : « تخريج أحاديث الشرح الكبير » لشيخ الإسلام حافظ العصر علامة الوقت العلامة شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر تغمده الله برحمته وأعاد علينا من بركته » . وهي كاملة في ثلاثة أجزاء . ناسخها : أحمد بن عبد الله المقري[١] ، كتبها في سنة ٨٥٥هـ أي بعد وفاة المؤلِّف بثلاثِ سنين تقريباً .

وقد قُوبلت على نُسختين ؛ إحداهما قُرئت على المؤلِّف ، والأخرى عليها زياداتٌ بخطِّه ، وقد أُثبِتتْ بلاغات المقابلة في مواضعَ عدّة من أجزاء النّسخة ، ونُقلت تلك الزّيادات في هامشها ، وأثبتُّ جميعَ ذلك في مواضعه .

ومن ميزات هذه النّسخة أيضاً أنّها حَظيت بعناية بُرهان الدّين النّاجي ، فقد جاء في آخر النّسخة بهامشها الأيسر ما نصّه : « هذا خَطّ الحافظ برهان الدّين النّاجي رحمه الله ، وهو كاتب كثيرٍ من الحواشي والإلحاقات في هذا الكتاب » .

والحافظ برهان الدِّين هو : إبراهيم بن محمّد بن محمود المعروف بالنّاجي المتوفَّى (٩٠٠هـ)[٢] ، وهو صاحب كتاب « عجالة الإملاء المتيسِّرة » ،

---

(١) لم أتبين من هو ؟

(٢) انظر ترجمته في الضوء اللامع ، للسخاوي (١٦٦/١) ، ونظم العقيان (ص٢٧ ، ٢٨) ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٣٦٥/٧) ومعجم المؤلفين ، لكحالة (٦٩/١) .

ومَعروفٌ بين علماء عصره ؛ فقد حَلَّاه العلَّامة أبو الخير محمدّ بن محمّد الخضيري الشّافعي (ت٨٩٤) بأنّه « عالم محدِّثٌ محرِّر مُتقنٌ ، معتمَدٌ على كلامه فيما ينقله ويسنده ؛ لأنّه خَدم هذا العلم بقلَهِ ولسانه ، وطالع كثيراً من كتبه بتحريرٍ وإتقان »(١) .

وقد قَرأ برهانُ الدِّين النَّاجي هذه النّسخة ووضع عليها تعليقاتٍ كاشفةً لبعض غوامضها ، مُوضحَةً لمقاصدها ، مع ضبطٍ لبعض ألفاظها وأسمائها . وقد نقلتُ جُلَّ هذه التَّعليقات بهامشِ الكتاب .

وقد جعلت هذه النّسخةَ أصلا في تحقيقِ الكتاب ، لما أسلفتُ من مزايا تنفرد بها بين باقي النّسخ المتوفرة لدَيَّ ، ولكونها كاملةً ، لا ينقص منها إلّا بعض صفحاتٍ في أثنائها استدركتُها من باقي النّسخ .

*** نسخة (ب) مصورة من مكتبة (تشستربتي) بأيرلندا :**

وهي نسخةٌ لم أتبين كاتبها ، لكن قرأ الكتابُ نجمُ الدِّين الحافظ عمر بن محمّد بن محمّد بن محمّد المعروف بابن فهد المكي الهاشمي (ت٨٨٥هـ)(٢) محدِّث الحجاز على والده محمّد بن محمد بن فهد المكي الشّافعي المعروف أيضا بابن فهد (ت٨٧١هـ) ، من أصلٍ صحيحٍ ، ووالدُه ممسك بهذه النّسخة ، فقد جاء في آخر الجزء الأول منها : « الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، بلغ الولد نجم الدين . . . بارك الله تعالى فيه قراءة علي . . . . في

(١) جزء في عدم صحة ما نقل عن بلال بن رباح رضي الله عنه من إبدال الشين في الأذان سينا ، للخضيري (ص٢٥) (ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر ، رقم ٤٤) .

(٢) ترجمته في الضوء اللامع (١٢٩/٦) ، وشذرات الذهب (٣٤٢/٤) .

أصل صحيح وأنا ممسك معه هذه النسخة بروايتي له عن مصنفه شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر قراءة عليه وأنا أسمع لمواضع مفرقة منه وإجازة لباقيه . . . . في مجالس متعددة . . . وأجزت له . قاله الفقير إلى عفو ربه محمد بن محمد بن . . . غفر الله ذنوبه » .

وكان الابن والأب كلاهما من تلاميذ الحافظ ابن حجر ، وممن شملتهم عنايته بإفاداتهما ، ونالتهم رغبته في إيقافهما على ما تجدَّد من تصانيفه ؛ ففي كتاب « الجواهر والدرر »[1] نقل الحافظ شمس الدّين السخاوي ما كتبه الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - إلى تلميذه نجم الدّين بن فهد يطلب منه أن يُرسل إليه ما استجدَّ من مؤلَّفات علماء الحجاز واليمن ، ويَعرف لوالده عنايتَه واهتمامَه بكُتبه فيطلب من ابنه أن يصطحب معه نسخة والده لكتاب « تهذيب التهذيب » لِيُلحق بها ما تجدّد من إضافات الحافظ ابن حجر على أصل نسخته ، فيقول له في أثناء الرِّسالة : « والمسؤول من فضله إبلاغ سلام العبد على الوالد وتعريفه بأنّه تجدد في « تهذيب التهذيب » الذي كان اطّلع وضمّه إلى أصل « التهذيب » وتعب فيه ذلك التَّعب ، وهو محتاجٌ إلى إلحاق ما تجدّد للعبد فيه من الزِّيادات والتعقّبات والاستدراكات في هذه المدّة مما لعلّه لو جُرِّد لكان قدرَ مجلَّد ، فإن تيسَّر وصولُكم فيكن كتابُ الوالد صحبتَكم ، لتُلحِقوا فيه المتجدِّدات المذكورات ، إن شاء الله » .

وقد كتب الحافظ ابن حجر عنوان هذه النسخة بخط يده كما يلي :

« كتاب التمييز في تخريج شرح الوجيز ، تلخيص الفقير أحمد بن حجر عفا الله تعالى عنه بمنه وكرمه ، والحمد لله رب العالمين » .

---

(١) (١١٢٣/٣) .

والعبارات المسطَّرة مع هذا العنوان مزيدُ دَليلٍ على أنّها من المؤلف نفسه ، فوصف نفسه بالفقر . كعادته[١] . مجرَّداً عن كلّ شارات التّعظيم وألفاظ التّبجيل المصاحبة عادةً لعبارات التّلاميذ أو النّساخ في تَسمية شَيخهم ، فاكتفى بطلب العفو مِن الله تعالى ، بخلاف ما جاء على طرّة النّسخة نفسِها حيثُ أعيد تقييدُ العنوان بخطٍّ مغاير للأوّل جاء فيه : « كتاب التمييز في تخريج أحاديث شرح الوجيز ، للشّيخ شهاب الدِّين ابن حجر العسقلاني [المعروض][٢] على مصنِّفه » .

وقد وقع لي من هذه النّسخة الجزء الأول فقط ، من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الاعتكاف ، وجاء في ختام الجزء الأوّل ما يلي :

« كمل هذا الكتاب وهو الوجيز في تخريج أحاديث الإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين ، ورضي الله تعالى عن سائر أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » .

فقول الناسخ : « . . . وهو الوجيز في تخريج أحاديث الإمام أبي القاسم الرافعي . . . » غَلَطٌ بيِّن ، فالوجيز اسم لكتاب الغزّالي في الفقه ، وعليه شرح أبي القاسم الرّافعي ، وتخريج الحافظ إنما هو لأحاديث الشّرح . .

وقد رمزت لهذه النسخة بـ (ب) .

---

(١) انظر مثال ذلك في الجواهر والدرر (١/٣٨٢ ، ٣٩٣) .

(٢) هكذا قرأتُ الكلمة ، فحرفُها الأخير غير واضح تماماً .

*** نسخة (جـ) مصورة من مركز الملك فيصل بالرِّياض :**

وهي نسخةٌ جَيِّدة ، بخطٍّ نسخيٍّ واضحٍ ، لم يحدَّد لها تاريخ النّسخ ، لكنّها كُتبت في حياة المؤلِّف كما يبدو من دعاء جاء في طرتها ؛ فَكُتب عليها هكذا :

« الجزء الأوّل من تخريج أحاديث الرّافعي ، تلخيص سيّدنا ومولانا قاضي القضاة ، شيخ الإسلام والمسلمين ، ملك العلماء ، بغية المجتهدين ، الحافظ شهاب الدِّين أبي الفضل أحمد العسقلاني الشّافعي الشّهير بابن حجر ، أبقاه الله تعالى ، وأدام النَّفع بعلومه بمحمّد وآله آمين » .

وَسؤال الله بقاءَ مَعَيِّن لا يكون إلّا في حَالِ حَياته .

وقد تملّك هذه النسخة عددٌ من العلماء ، منهم : إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، المتوفى (١١٦٢هـ) صاحب كتاب « كشف الخفاء » ، ودخلت النسخة في ملكه سنة (١١٢٣هـ) ، ثم صارت من كتب عبد الله بن زين الدين البصروي الشّافعي .

ووقع لي من هذه النّسخة الجزء الأوّل فقط ، وينتهي بنهاية باب (صفة الصّلاة) ، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ قليلةُ الأخطاء ، وقد رمزت لها بـ : (ج) .

٤- نسخة (د) :

كُتب على طرتها : « الجزء الأول من تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، تأليف الإمام الحافظ الحجة بقية المحدثين وواسطة عقد العلماء ، المتقين ، شهاب الدين أحمد بن علي بن علي العسقلاني المشهور بابن حجر تغمده الله برحمته .

كتبت بخط نسخي جَميل ، لم أعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها لكونها غَير

كاملةٍ ، لكن يظهر من خطِّها أنها كانت متأخِّرة جدا . وقد وضع ناسخا في أولها فهرساً لمضمون الجزء الأول مع الإشارة إلى أرقام الصّفحات ، وقال : « ويليه الجزء الثاني إن شاء الله » .

وهي عندي في ثلاثة أجزاء ، ولا يظهر أن التجزئة من عمل الناسخ ، إذ ليس في أواخرها ما ينبئ بنهاية كلّ جزء ، وبداية الّذي يليه ، على ما جرت به العادة بكتابة مثل ذلك في نهايات الأجزاء .

وينتهي الجزء الموجود لديّ في كتاب إحياء الموات عند قوله : « نعم وصله الطَّبراني في « الكبير » من طريق عبدالرّحمن بن سلام ، عن سفيان ، فقال : عن يحيى بن جعدة » . وقد رمزت لها بـ (د) .

٥- نسخة (هـ) :

وهي . كتلك . نسخة متأخرة بعناية إسماعيل بن محمّد حنش ، وكان الفراغُ من تحصيل الكتاب في سنة ١١٦٧هـ كما جاء في آخرها .

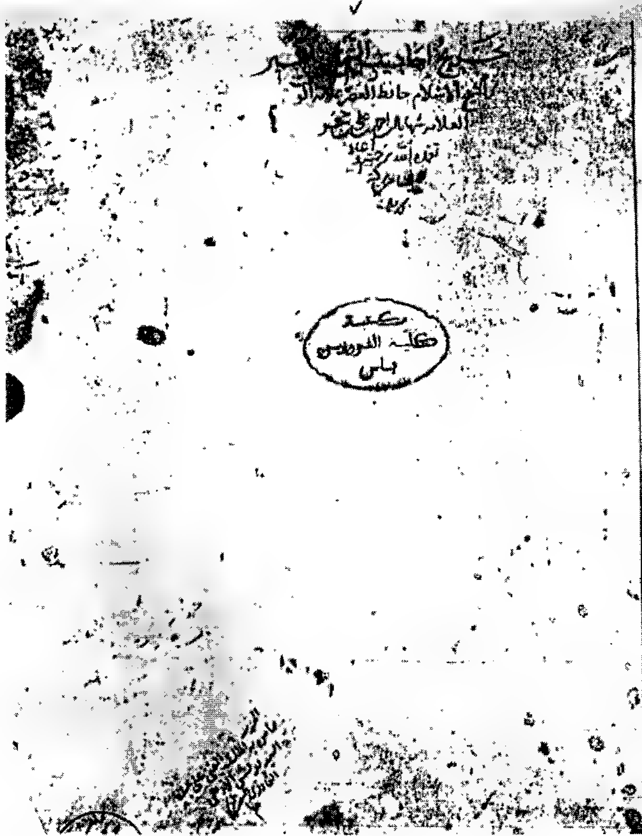
وهي نسخةٌ ناقصةٌ من أوّلها ، تبتدئ بكتاب الفرائض . لكن رغم تأخّرها إلّا أنّها مستقيمةٌ في الجملة ، مقاربةٌ في ضبطها للنُّسخ المتقدِّمة فاستفدتُ منها كثيراً ، ورمزتُ لها بـ (هـ) .

٦. نسخة (م)

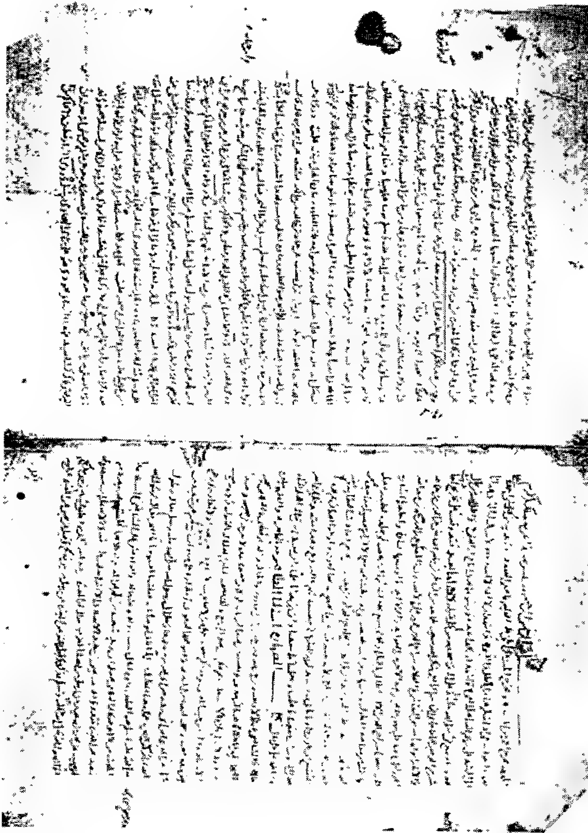
وهي نسخة الجامع الكبير بصنعاء برقم (٤٤٩) وتقع في ٢٠٩ ورقة كتبت سنة ٨٢٦هـ ، أي في حياة مؤلفها ولا يعلم ناسخها .



نماذج مصورة من النسخ الخطية



صفحة الغلاف لنسخة القرويين



الورقة الأولى من نسخة القرويين

الصفحة الأخيرة من نسخة القرويين

كتاب المسرف في تخريج
احاديث شرح الوجيز
للشيخ شهاب الدين ابن
حجر العسقلاني

صفحة الغلاف لنسخة (ب) تشستربتي

الصفحة الأخيرة لنسخة (ب) تشستربتي

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
الحمد لله مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي العليم بما
تخفي الصدور وتبديه من كل شيء أحمده على نعمه وأعوذ به
من أن أكفرها من المطل واللي وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له الذي هدانا إلى الرشد على رغم أنف أهل الغي
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أبلج له الحق وأضل أئمة
من ظل عن هديه بأوسع في صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه من
كل نبيه وحي أما بعد فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح
الوجيز للإمام أبي القسم الرافعي شكر الله سعيه لجماعة من المتأخرين
منهم القاضي عز الدين ابن جماعة والإمام أبو أمامة بن النقاش
والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري والمفتي بدر الدين
محمد بن عبد الله الزركشي وعمدة كل منهما البدر عند الجزم من الفوائد
والزوائد وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج
الدين إلا أنه أطاله بالتكرار فجاء في سبع مجلدات ثم رأيته لخصه
في مجلدة لطيفة أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته
فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده فمن
الله بذلك ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين
معه ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين
الزيلعي لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه وأرجو الله أن يتم هذا
التتبع أن يكون حاويا لجل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في
الفروع وهذا مقصد جليل والله تعالى المسؤول أن ينفعنا بما علمنا

صفحة الغلاف لنسخة (جـ) بمركز الملك فيصل

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تم الجزء الأول ويتلوه إن شاء الله تعالى
في الجزء الثاني باب شروط
الصلاة

الصفحة الأخيرة لنسخة (جـ) بمركز الملك فيصل

الجزء الأول

من تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير تأليف

الإمام الحافظ الحجة بقية المحدثين وواسطة

عقد العلماء الثمين شهاب الدين أحمد بن علي

ابن علي العسقلاني المشهور بابن

حجر تغمده الله تعالى

برحمته

صفحة الغلاف لنسخة (د)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي [illegible]
ونحمده على كل شيء حمده على نعمه ونعوذ به من أداء شكرها [illegible]
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي هدانا إلى الرشد [illegible]
رغم أنف أهل الغي، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أباح [illegible]
[illegible] صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
من كل قبيلة وحي [illegible] تخريج أحاديث شرح
الوجيز للإمام [illegible] لجماعة من [illegible]
[illegible] ابن الملقن [illegible]
[illegible] محمد بن عبد الله
الزركشي [illegible] الفرائد والزوائد
وأوسعها عبارة [illegible] كتاب شيخنا سراج الدين [illegible]
[illegible] أطاله بالتكرار [illegible] ثم رأيته لخصه في مجلد
لطيف

الصفحة الأولى لنسخة (د)

الصفحة الأخيرة لنسخة (د)



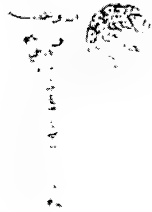
صفحة الغلاف لنسخة (هـ)

كتاب الفرائض

حديث ابن مسعود تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فإني امرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن
حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل
بينهما أحمد من حديث أبي الأحوص عنه نحوه بتمامه
[illegible] النسائي والحاكم والدارمي والدارقطني كلهم من رواية
[illegible] سليمان بن جابر عن ابن مسعود وفيه
[illegible] في الباب عن أبي بكرة أخرجه الطبراني
في ترجمة علي بن سعيد الرازي وعن
[illegible] الترمذي من طريق عوف عن شهر عن
[illegible] ابن مسعود المذكورة قال للثلاث
[illegible] قال الترمذي فيه اضطراب
[illegible]

الصفحة الأولى لنسخة (هـ)

[illegible]
[illegible]
[illegible]
شيخ الإسلام والدين إسماعيل بن محمد [illegible]
[illegible] وتوفي مكانه وكان الفراغ من تحصيله
يوم الثلاثاء [illegible] شهر صفر [illegible]
سنة [illegible] وستين ومائة
والحمد لله وصلى الله
على سيدنا المصطفى



الصفحة الأخيرة لنسخة (هـ)

الجزء الأول من تخريج أحاديث
كتاب
الرافعي

تلخيص سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام والمسلمين
ملك العلماء بقية المجتهدين الحافظ شهاب الدين أبي الفضل
أحمد العسقلاني الشافعي الشهير
بابن حجر أبقاه الله تعالى
وأدام النفع بعلومه

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحة الغلاف لنسخة (م) اليمنية

الصفحة الأولى لنسخة (م) اليمنية

الصفحة الأخيرة لنسخة (م) اليمنية

* * * *